الآثار المتوقعة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع المصارف الإسلامية في ليبيا.

Expected effects of joining the World Trade Organization on the Islamic banking sector in Libya.

✍اسم ولقب المؤلف: 1- د. صالح رجب عبيدة. 2- أ. عبدالحكيم العشيبي.

الدرجة العلمية والوظيفة: 1-أستاذ مساعد بالهيئة الليبية للبحث العلمي، بنغازي. 2-محاضر بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية، بنغازي.

البريد الإلكتروني: *Hakim22388766@gmail.com/ SRABIDA@yahoo.co.uk*

الملخص باللغة العربية:

تتناول هذه الدراسة الآثار المتوقعة لانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على قطاع المصارف الإسلامية، مع التركيز على الالتزامات المرتبطة بـ اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS). وتبيّن الدراسة أن الجهاز المصرفي الليبي يواجه تحديات بنيوية، من أبرزها ضعف القدرة التنافسية، وقصور البنية التحتية الرقمية، وإشكالات الحوكمة، بما يحدّ من جاهزية المصارف المحلية لمواجهة المنافسة الأجنبية عند فتح السوق. ومن خلال مقارنة مؤشرات الأداء بين المصارف الليبية ونظيراتها في دول نامية ومتقدمة، تخلص الدراسة إلى وجود فجوة في الكفاءة الإدارية والتقنية والمرونة التشغيلية. كما تناقش ثلاث مسارات محتملة: الانغلاق، والانفتاح الكامل، والانفتاح المنضبط (التدريجي)، وترجّح الأخير بوصفه الخيار الأمثل، لأنه يتيح فترة انتقالية لإعادة الهيكلة وبناء القدرات. وتوصي بتسريع الإصلاح التشريعي، وتعزيز الابتكار المالي، ودفع التحول الرقمي لرفع تنافسية المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، اتفاقية الجاتس(GATS) ، المصارف الإسلامية، الانفتاح المنضبط / التدريجي، القدرة التنافسية، التحول الرقمي، الحوكمة المصرفية.

Research summary:

This study examines the expected impacts of Libya's accession to the World Trade Organization (WTO) on the Islamic banking sector, with a particular focus on commitments under the General Agreement on Trade in Services (GATS). The paper argues that Libya's banking system faces structural challenges—most notably low competitiveness, weak digital infrastructure, and governance shortcomings—which reduce its readiness to compete if the domestic market is opened to foreign banks. By benchmarking Libyan banks against developing and advanced economies, the study identifies gaps in managerial efficiency, technological adoption, and operational resilience. It assesses three policy paths: full closure, full opening, and managed/progressive liberalization. The study concludes that managed liberalization is the most suitable approach, as it grants local banks time to restructure and build capacity before full exposure to global competitors. Recommendations emphasize legislative reform, financial product innovation, and accelerated digital transformation.

Keywords : World Trade Organization (WTO) - GATS Agreement - Islamic Banking - Managed Liberalization – Competitiveness - Digital Transformation - Banking Governance.

أولاً: المقدمة :

في يوم 30 اكتوبر من عام 1947م شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية تطورًا غاية في الأهمية، تمثل ذلك في التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - المعروفة اختصارًا باسم GATT (الجات)، وهي عبارة عن اتفاقية تتضمن حقوقًا والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية من خلال جولات متعاقبة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتعد الجولة الثامنة من جولات الجات لتحرير التجارة الدولية المعروفة بجولة أورغواي (1986-1994م) أهم جولاتها على الإطلاق،

حيث تحولت فيها الجات بعد مفاوضات شاقة وعسيرة من اتفاقية متعددة الأطراف إلى منظمة للتجارة العالمية (WTO) بدا سريانها منذ الأول من يناير عام 1995م.

لقيت اتفاقات ونتائج جولة أورغواي اهتمامًا بالغًا من المؤسسات الاقتصادية الدولية ومراكز البحث العلمي في شتى دول العالم، ولقد كان تقييم نتائج هذه الاتفاقات، ولا سيما الاتفاق المتعلق بتحرير تجارة الخدمات المعروف اختصارًا باسم GATS (الجاتس) في شقه المتعلق بتحرير الخدمات المالية - مثارًا للجدل بين عموم المسئولين و الخبراء المتخصصين في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في الدول النامية، وعلى الرغم من أن ليبيا تعد من الدول النامية التي لم تحصل على العضوية الكاملة في المنظمة إذ أنها تحمل صفة عضو مراقب في الوقت الراهن إلا أن انضمامها للمنظمة يبدو أنه لم يعد خيارًا موسعًا بل أصبح واجبًا ملحًا في ظل تزايد عدد الدول المنضمة أو التي في طريقها للانضمام إليها، إذ بلغ عدد الدول المنضمة إليها حوالي 166 دولة، فضلاً عن مرور أكثر من 98% من مجمل التجارة الدولية عبر بوابتها في الوقت الراهن (WTO,2025a) ، وهو ما يشير إلى صعوبة الانعزال عن الانضمام إليها خاصة أن آثارها ستمتد إلى جميع اقتصادات الدول بما فيها اقتصادات الدول غير المنضمة ومنها الاقتصاد الليبي بقطاعاته المختلفة ولاسيما القطاع المالي والمصرفي.

إشكالية الدراسة:

يعانى القطاع المصرفي (بشقيه التقليدي والاسلامي) في ليبيا منذ فترات زمنية طويلة من العديد من السلبيات مثل: زيادة التركز المصرفي المتمثل في سيطرة مصارف القطاع العام على السوق المصرفي المحلي، وانخفاض مستوى خدمات الوساطة المالية ، والفساد المالي وتراجع سيادة القانون، وتضاءل الثقة في الجهاز المصرفي، والانقسام السياسي وماله من تأثيرات سلبية عميقة على الجهاز المصرفي، وكذلك الانغلاق عن المنافسة الأجنبية (Elsakit,2017)، (البنك الدولي ، 2020) . "وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لإصلاح وتطوير وإعادة هيكلة هذا القطاع، إلا أن هذه السلبيات لا تزال قائمة حتى الوقت الراهن؛ وقد انعكست هذه السلبيات في انخفاض درجة التنافسية والكفاءة للسوق المصرفي المحلي. وفي هذا السياق، فإن انضمام ليبيا الكامل للمنظمة، ورفع القيود عن دخول موردي الخدمات المصرفية الأجانب للسوق المحلي، وقيام المصارف الأجنبية (التقليدية والإسلامية)

بممارسة الأنشطة ذاتها التي تمارسها البنوك المحلية - فضلاً عن بعض الأنشطة المصرفية الأخرى التي لا تُنتج محلياً - يثير التساؤل حول: ماهية الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة على المصارف المحلية؟

وكذلك يمتد التساؤل إلى مدى القدرة التنافسية للمصارف المحلية ومدى استعدادها – خاصة في حالة استمرارها بوضعها الراهن – لمواجهة المنافسة الأجنبية، وما تمليه هذه المنافسة من عمليات تطوير وتحديث للقطاع المصرفي لمواكبة التغيرات الهامة التي فرضتها منظمة التجارة العالمية واتفاقية "الجاتس" (GATS) لتحرير تجارة الخدمات المصرفية الدولية. فالانضمام للمنظمة - في ظل استمرار الوضع الراهن - يُخشى منه خلق مناخ تنافسي غير ملائم لعمل المصارف المحلية، ودخولها في منافسة غير عادلة أو غير متكافئة مع المصارف الأجنبية الأكثر تقدماً؛ مما يحول دون قيام القطاع المصرفي بدوره التنموي المرتقب على أقل تقدير، ويساهم أيضاً في تعميق العجز الهيكلي الذي يعاني منه ميزان الخدمات الليبي. وهو ما يثير تساؤلاً آخر حول: كيفية رفع القدرة التنافسية للمصارف المحلية لتعظيم استفادتها من إيجابيات الانضمام للمنظمة وتقليل السلبيات الناشئة عنه، حتى تتمكن من تعزيز مكانتها في السوق المصرفي المحلي والدولي؟

أهداف الدراسة:

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لإصلاح وتطوير وإعادة هيكلة هذا القطاع، إلا أن هذه السلبيات لا تزال قائمة حتى الوقت الراهن، ولقد انعكست هذه السلبيات في انخفاض درجة التنافسية والكفاءة للسوق المصرفي المحلي. وفي هذا السياق فإن انضمام ليبيا الكامل للمنظمة ورفع القيود عن دخول موردي الخدمات المصرفية الأجانب للسوق المصرفي المحلي، وقيام المصارف الأجنبية التقليدية والإسلامية بممارسة الأنشطة ذاتها التي تمارسها البنوك المحلية - فضلاً عن بعض الأنشطة المصرفية الأخرى التي لا تنتج محلياً - يثير التساؤل حول: ماهية الآثار المتوقعة للانضمام للمنظمة على المصارف المحلية، وكذلك يمتد التساؤل إلى مدى القدرة التنافسية للمصارف المحلية ومدى استعدادها – خاصة في حالة استمرارها بوضعها الراهن - لمواجهة المنافسة الأجنبية وما تمليه هذه المنافسة من عمليات

للتطوير والتحديث للقطاع المصرفي لمواكبة التغيرات الهامة التي فرضتها منظمة التجارة العالمية واتفاق الجاتس لتحرير تجارة الخدمات المصرفية الدولية؟ فالانضمام للمنظمة - في ظل استمرار الوضع الراهن - يخشى منه خلق مناخ تنافسي غير ملائم لعمل المصارف المحلية ودخولها في منافسة غير عادلة أو غير متكافئة مع المصارف الأجنبية الأكثر تقدماً مما يحول دون قيام القطاع المصرفي بدوره التنموي المرتقب على أقل تقدير، ويساهم أيضاً في تعميق العجز الهيكلي الذي يعاني منه ميزان الخدمات الليبي، وهو ما يثير تساؤلاً آخر حول: كيفية رفع القدرة التنافسية للمصارف المحلية لتعظيم استفادتها من إيجابيات الانضمام للمنظمة وتقليل السلبيات الناشئة عنه حتى تتمكن من تعزيز مكانتها في السوق المصرفي المحلي والدولي؟

أهداف الدراسة:

وفي هذا السياق فإن هذه الدراسة تهدف إلى: تسليط الضوء على الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع المصارف الإسلامية في حالة انضمام ليبيا الكامل للمنظمة، واستنتاج محصلة هذه الآثار في ظل البدائل الممكنة لتطبيق اتفاق الجاتس، واختيار أنسب البدائل في هذا الخصوص، وكذلك كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من الانضمام لهذا القطاع أو بالأحرى كيفية تعظيم الآثار الإيجابية التي يتيحها هذا الانضمام وتقليل الآثار السلبية الناشئة عنه، وذلك لتطوير القدرة التنافسية والكفاءة والرقي بهذا القطاع.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، إذ يبدو أن هذه المناهج هي الأنسب لتحقيق أهداف البحث في ظل عدم انضمام ليبيا الكامل للمنظمة، وهي الأكثر استعمالاً في الدراسات السابقة المتعلقة بتتبع آثار منظمة التجارة العالمية وتطبيق اتفاق الجاتس على القطاع المصرفي ولاسيما في الدول النامية. ولقد تمت الاستعانة بجملة من الأدوات البحثية، والتي تنوعت ما بين البحوث المكتبية والتي تمثلت في مجموعة من المراجع العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة، والبحث على شبكة الإنترنت والموقع الرسمي لكل من: منظمة التجارة العالمية وبعض المواقع لمنظمات اقتصادية دولية أخرى ومصرف

ليبيا المركزي، وهو ما ساهم في التزود بكل ما هو جديد حول الموضوع، ليتم في النهاية الخروج بعدد من النتائج والتوصيات المحددة لهذه الدراسة.

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيمها إلى سبعة أقسام، مقدمة الدراسة خصص لها القسم الأول، وخصص القسم الثاني لاستعراض السمات الهامة لمنظمة التجارة العالمية واتفاق الجاتس، وموقف ليبيا من الانضمام إليها وخبرات وتجارب الدول العربية المنضمة للمنظمة في مجال تحرير الخدمات المالية تم تناولها في القسم الثالث، في حين خصص القسم الرابع للملامح الرئيسية لقطاع المصارف الإسلامية في ليبيا من حيث النشأة والتطور ومؤشراته التنافسية، والآثار الإيجابية والسلبية المرتقبة لانضمام ليبيا الكامل لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساته على قطاع المصارف الإسلامية تم مناقشتها في القسم الخامس، ومحصلة هذه الآثار فقد خصص لها القسم السادس، أما الخاتمة والتوصيات تم استعراضهما في القسم الأخير.

ثانيا:السمات الهامة لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) GATS مع التركيز على الخدمات المالية:

1. السمات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية:

كانت الغاية من اتفاق تأسيس منظمة التجارة العالمية في جولة أورغواي، والجولات التي سبقتها، إيجاد إطار مؤسسي موحد يشمل اتفاقية الجات التي تم تأسيسها في عام 1947 مضافًا إليها جميع نتائج المفاوضات والجهود السابقة التي بذلت لتحرير التجارة في الجولات السابقة لجولة أورغواي، وكذلك كل الاتفاقات والترتيبات الأخرى الجديدة المعقودة في إطار جولة أورغواي، مثل اتفاق تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية ، واتفاق إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة TRIMS، واتفاق حقوق الملكية الفكرية TRIPS ، والاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات GATS. وبمقتضى جولة أورغواي انتهى الوضع المؤسسي المؤقت للجات، وتحولت منذ مطلع عام 1995 إلى منظمة دائمة ذات كيان دولي متعدد الاطراف يطلق عليها اسم World Trade Organization أو منظمة التجارة العالمية WTO (العيسوي، 1995).

ولا يختلف الهدف الاساسي من وجود منظمة التجارة العالمية عن الهدف الاساسي من تاسيس اتفاقية الجات ، اذ تهدف منظمة التجارة العالمية بصفة أساسية – وفقاً لديباجة الاتفاق المنشئ لها – إلى زيادة حجم التبادل الدولي بين البلدان التي تتمتع بعضويتها، وذلك عن طريق تحرير التجارة الدولية بين هذه الدول (تخفيض القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات الدولية)، والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية، بما يفسح مجالا أوسع للمنافسة الدولية. والحكمة المتوخاة من تحرير التجارة وزيادة حجم التبادل التجاري وفقاً للديباجة المذكورة هي زيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام، وبالتالي رفع مستويات المعيشة عن طريق التشغيل الكامل والتخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج على مستوى العالم ككل. وقدأشارت ديباجة الاتفاق إلى الوضع الخاص للدول النامية، إذ منحت هذه الدول معاملة تفضيلية في مجال التبادل التجاري (بعض الاستثناءات من القواعد المقررة في الأحكام العامة للاتفاقات المختلفة) (العيسوي،1995) ،(جامع ، 2001).

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للمنظمة، فقد نص الاتفاق على تشكيل مجلس أعلى للإشراف على تنفيذ الاتفاقات وقرارات الاجتماع الوزاري ، وكذلك نص على ضرورة عقد اجتماع وزاري مرة كل سنتين على الأقل.

ويمكن القول أن الفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية هي نفس الفلسفة التي قامت عليها اتفاقية الجات في عام 1947، وهي ترتكز بالتحديد على المذهب الليبرالي أوالفلسفة الاقتصادية الليبرالية في تحرير التجارة. ويتمحور جوهر هذه الفلسفة حول مزايا حرية التجارة من حيث كونها محركا للنمو وقاطرة للتنمية، وأفضل سبيل لتقسيم العمل وتخصيص الموارد على الصعيد الدولي، ولقدتمت ترجمة هذه الفلسفة في مبادئ معينة تم تقنينها في ثنايا نصوص منظمة التجارة العالمية ، و من أهم هذه المبادئ ما يلي(العيسوي،1995) ،(جامع ، 2001):

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**

ينص هذا المبدأ على ضرورة منح كل طرف متعاقد (عضو في المنظمة) فورًا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر (متعاقد أو غير متعاقد) دون

الحاجة إلى اتفاق جديد، ويلاحظ أن جوهر هذا المبدأ أو الفلسفة من ورائه هو عدم التمييز بين الدول الأعضاء، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول في منظمة التجارة العالمية على حساب الدول الأخرى، إذ يفترض أن كل الدول الأعضاء في المنظمة تتساوى في ظروف المنافسة الدولية مع إعطاء بعض الاستثناءات للدول النامية في بعض الحالات مثل حماية الصناعات الوليدة والتكتلات الاقتصادية.

- **مبدأ المعاملة الوطنية**

ينص هذا المبدأ على معاملة السلع المستوردة نفس المعاملة التي تنالها السلع ذات المنشأ الوطني أو المحلية المشابهة لها، أي أن المقصود هنا هو المساواة بين المنتج المستورد والمنتج المحلي وعدم التمييز بينهما (لصالح الأخير بالطبع).

- **مبدأ التقابلية**

يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها، وذلك في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التقابلية، بمعني أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية وغير الجمركية لدولة ما لابد وأن يقابله تخفيف من الجانب الآخر، وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول لا يجوز بعده إجراء أو تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة، واستثني من ذلك حماية الصناعة الوليدة في الدول النامية لتمكينهامن المنافسة الدولية، وترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (مثلا المنسوجات القطنية).

2. الملامح الأساسية للاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس) GATS مع التركيز على الخدمات المالية (حشاد،1999) :

جاءت اتفاقية الجاتس كثمرة لولادة عسيرة ومفاوضات مضنية وشاقة -سبقت انشاء منظمة التجارة العالمية للتجارة العالمية في عام 1995 - بين الدول النامية والدول المتقدمة، وكذلك الدول المتقدمة فيما بينها، وذلك نتيجة لاختلاف وجهات النظر حول تحرير تجارة الخدمات لاسيما الخدمات المالية، وتعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية التي تم التوصل إليها في ديسمبر 1997 أهم مكونات الجاتس. ونظرا للطبيعة الخاصة لقطاع

الخدمات المالية فقد أفرد لها ملحق منفصل، ويتضمن تحرير الخدمات المالية بندين أساسيين، هما:

البند الأول: تقديم الخدمات المالية عبر الحدود،أي بواسطة مؤسسة في دولة ما إلى مستهلك الخدمة في دولة أخرى مثل تحويل الأموال إلكترونياً بين حسابات دولية.

البند الثاني: تقديم الخدمات المالية من خلال الاستثمار المباشر مثل إنشاء شركات أو وكالات بواسطة المؤسسة المالية التي تتبع المؤسسة الام في دولة أخرى.

وينص اتفاق الخدمات المالية على تحقيق هدف التحرير التدريجي للخدمات المالية إنتاجا وتجارة، ويتم تحقيق هذا الهدف كما ينص الاتفاق عبر تخفيض أو الغاء التأثيرات والتشوهات التي تحدثها القيود على تجارة الخدمات المالية، وبما يسمح بحرية أكبر ويسهل عملية دخول الأسواق، وذلك على أساس ضمان المصالح المشتركة لكافة الدول الأطراف، وتوفير توازن شامل في موازين الحقوق والالتزامات لها.

وأقر الاتفاق المبدئي عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء، وإقامة التعامل متعدد الأطراف على أساس معاملة الدولة الأولى بالرعاية (وهيمنة المبادئ الرئيسية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة)، وتشتمل الخدمات المالية موضع الاتفاق على كافة الخدمات ذات الطبيعية المالية، والتي يتم إنتاجها وتداولها من قبل منتجيها أو المتاجرين بها في الدول الأعضاء، وهذا يعني خدمات التأمين وكافة الأنشطة المرتبطة بها، كإعادة التأمين، والوساطة؛ مثل السمسرة والوكالة والاستشارات.....الخ، وكذلك الخدمات المصرفية والمجالات المالية الأخرى، مثل قبول الودائع والإقراض والايجار المالي، وخدمات المدفوعات والتحويلات النقدية، كبطاقات الوفاء والائتمان والشيكات السياحية وغيرها، والكفالات بأنواعها والاتجار للصالح الخاص أو لصالح العملاء بأدوات ومنتجات الأسواق النقدية والرأسمالية، والإيداع، مثل شهادات الإيداع، والأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أشكال أخرى، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وخدمات التراست (أو الأمانة)، وخدمات المقاصة والتسوية للموجودات المالية، وتقييم المخاطر، وتقديم الاستشارات الاستثمارية والمالية ..... الخ، كما نص الاتفاق على مايعرف بالاستثناء الاحترازي الذي يتيح تدابير لحماية الاستقرار المالي دون مخالفة الالتزامات بشرط عدم التحايل.

ويستبعد الاتفاق من الخدمات المالية كافة نشاطات المصارف المركزية أو السلطات النقدية في سياق ممارستها لأعمالها وتنفيذها لسياساتها وأهدافها. وكذلك يستبعد نشاطات صناديق الضمان الاجتماعي، وصناديق التقاعد العامة، وأي نشاطات أخرى تقوم بها أي مؤسسة عامة لحساب الحكومة، بكفالتها أو باستخدامها الموارد المالية الحكومية.

وتضمن الاتفاق محوراً هاماً هو الإفصاح المالي وشفافيته، حيث أشار لضرورة تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية والقوانين والتشريعات، ومبادئ الرقابة والتوجهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية ذات التأثير المباشر (أو غير المباشر) على تجارتها، وذلك بشكل فوري.

هذا واشترط الاتفاق على كل دولة عضو (دولة متقدمة اقتصادياً) إنشاء نقطة اتصال معلوماتية "خلال مهلة عامين من دخولها الفعلي إلى الاتفاق، وذلك لتسهيل حصول المنتجين والمتاجرين بالخدمات المالية في الدول النامية على كافة المعلومات الضرورية لتحقيق التطور في أسواقها المالية، لاسيما المعلومات المتعلقة بالظواهر التجارية والتقنية.

واهتم الاتفاق بأوضاع النمو والتنمية في الدول النامية مشيراً إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المشكلات الجدية التي تواجهها الدول الأقل نموا في المجالات الاقتصادية والتنموية، والحاجات التجارية والمالية لهذه الدول. وتبعاً لذلك أفرد الاتفاق لهذه الدول بعض المزايا بغية إعانتها على تحقيق التحرير التدريجي لأسواق الخدمات المالية، وزيادة حصتها من الصادرات العالمية من هذه الخدمات، وتعزيز قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، ورفع كفاءة وتنافسية أسواقها المالية، وتحسين قدرات دخولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

ومن هذه المزايا على سبيل المثال لا الحصر: السماح للدول النامية الأعضاء بالإشراف والرقابة – ضمن حدود معينة على أسواق الخدمات المالية، بمايتوافق وأهداف سياستها الوطنية، وذلك خلال فترة زمنية محددة. وهناك كذلك استفادة هذه الدول من نقاط الاتصال المعلوماتية، بالإضافة إلى منحها بعض التقييدات على إنتاج وتجارة الخدمات المالية عندما يتعلق الأمر بمشكلات مزمنة في موازين مدفوعاتها، بالإضافة لسياسة الإعانات التي يحق للدول النامية استخدامها لأغراض تنميتها وتقدمها، شريطة عدم إلحاق الضرر

بالدول الأعضاء الأخرى، وحصول هذه الدول على المساعدات الفنية من نقاط الاتصال المذكورة، وغير ذلك من إجراءات تسهيل عملية التحرير التدريجي لصناعة الخدمات المالية في الدول النامية.

وأقر الاتفاق مبدأ انتهاج وتطبيق تدابير مالية ورقابية وقائية من قبل الدول الأعضاء وذلك لغرض "صون تكامل واستقرار الجهاز المالي وحماية المودعين والمستثمرين والمساهمين على حد سواء في هذه الدول، شرط ألا تلحق هذه التدابير الضرر بالأعضاء الآخرين، علما بأن هذه التدابير يمكن أن تأتي في إطار اتفاقات وترتيبات ثنائية أو جماعية، كما أقر الاتفاق مبدأ فرض بعض التقييدات المالية في حال تعرض أحد البلدان الأعضاء لأزمات مزمنة في ميزان مدفوعاته تهدد اقتصاده، ونص في هذه الحالة على أنه "يحق لهذا البلد فرض بعض القيود على المدفوعات والتحويلات الرأسمالية، ومشيرا إلى أن هذا البد قد يكون في عداد الدول التي تتبنى خططا للتنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادي، والتي تستلزم بالضرورة إجراءات تقييدية كهذه بغية توفير مستوى معين من الاحتياطات المالية يكون ملائما لإنجاح تلك الخطط.

واشترط الاتفاق ألا تؤدى هذه القيود إلى إلحاق الأضرار التجارية والاقتصادية والمالية بمصالح الدول الأخرى، وأن تكون لفترة مؤقتة ترفع بعدها تدريجيا بعد التخلص من الأزمات المذكورة، وألا تكون موجهة لتنمية وتوفير الحماية لمجالات مالية معينة تهم البلد المعني فحسب.

وأوجب الاتفاق على الدول الأعضاء التأكد من أن المنتجين أو المتاجرين المحتكرين للخدمات المالية لايقومون في إطار تقديمهم لخدماتهم في الأسواق المحلية بأية إجراءات أو أعمال من شأنها الإخلال بالتزامات هذه الدول في إطار الاتفاق، أي التي تؤدي إلى إحداث تشوهات أو تنتج آثارا ضارة في أسواق الدول الأخرى.

وأشار اتفاق الخدمات المالية إلى ظاهرة التكتل الاقتصادي، حيث أكد على حق أي عضو في الانضمام إلى أية اتفاقات أخرى ذات علاقة بتكامل وتحرير تجارة الخدمات المالية مع أي دولة أو دول أخرى غير أعضاء في الاتفاق المعني "اتفاق الجات"، شرط أن تشمل تلك

الاتفاقات "الأخرى" تغطية قطاعية واسعة، ولا تحتوي على أية إجراءات تمييزية، وأن يتم إعلام مجلس تجارة الخدمات بها.

وأخيرا، نص الاتفاق على أنه "يحق لأي دولة عضو أن تطلب إجراء التعديلات على أي التزام أو الانسحاب منه في أي وقت بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ دخول الالتزام حيز التنفيذ، وأن تبلغ رغبتها بذلك إلى مجلس تجارة الخدمات خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر قبل موعد تنفيذ التعديل أو الانسحاب منه ..... الخ، ويمكن أن يتم دفع التعويضات لهذه الدولة عن الأضرار التي قد تلحق بها جراء التعديلات أو الانسحاب، وذلك بالاستناد الى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فقد نصت الاتفاقية على اللجوء إلى التحكيم، كما نصت على تشكيل مجلس للخدمات يتولى الإشراف على تطبيق الاتفاقية، وعلى حل المنازعات.

ثالثا: موقف ليبيا من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وخبرات وتجارب الدول العربية المنضمة للمنظمة في مجال تطبيق الجاتس على القطاع المصرفي (التقليدي والاسلامي):

1. موقف ليبيا من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

فيما يتعلق بموقف ليبيا من الانضمام للمنظمة، فان ليبيا لم تكن طرفًا متعاقدًا في اتفاقية الجات التي أنشئت عام 1947 الا انها حصلت على صفة عضو مراقب في تلك الاتفاقية في 1952/10/2، كما أنها ليست عضوًا في منظمة التجارة العالمية التي انبثقت عن الجات فيما بعد ولكنها تقدمت بطلب للانضمام للمنظمة التي خلفت الجات، وتمت الموافقة عليه وقبولها بالإجماع كعضو مراقب في 27 يوليو 2004، وبموجب هذه الصفة عليها أن تبدأ في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة خلال خمس سنوات من تاريخ اعتمادها كعضو مراقب، كما تم تعيين رئيسا لفريق العمل - اسباني الجنسية - يفترض ان يتولى الاشراف على مفاوضات انضمام ليبيا لنيل العضوية الكاملة في المنظمة، غير ان هده المفاوضات تعثرت، اذ لم تقدم ليبيا مذكرة الانضمام للمنظمة المتعلقة بالسياسة التجارية حتى الوقت الراهن (WTO,2025b).

وتجدر الاشارة هنا الى ان حصول ليبيا على صفة العضو المراقب يعد ميزة هامة، فبموجب هذه الصفة لها حق حضور المؤتمرات والندوات التي تعقدها المنظمة، والمناقشات والمفاوضات، وإبداء الاقتراحات - دون أن يكون لها الحق في التصويت - كما ان لها الحق في الحصول على المساعدة الفنية من "مؤسسة التدريب والتعاون الفني" التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ولا تلتزم ليبيا بدفع الاشتراكات ولا تنفيذ الالتزامات التي تلزمها المنظمة على الأعضاء، أي أن ليبيا ليس من واجبها كعضو مراقب أن تفاوض حول التخفيضات الجمركية. ويمكن القول ان نظام العضو المراقب المورث من اتفاقية الجات يتسم بخاصية جوهرية اذ انه يبقي للبلد الحرية التامة في صناعة سياسته التجارية مع ما يتماشى ومصالحه الاقتصادية، بيد أنه قد يكون من عيوب هذا النظام إنه نظام غير دائم، إذ يتوقع أن يعاد فيه النظر في أي وقت خاصة في ظل تحول اتفاقية الجات إلى منظمة عالمية للتجارة منذ عام 1995 ، وهي منظمة لها أسسها وقواعد تنظيمها التي تختلف عن اتفاقية الجات، وقد يعزى عدم استمرارية بقاء نظام العضو المراقب في المستقبل إلى أن هذا النظام ينظر إليه على أنه رخصة مؤقتة تنبع من إرادة الدول الأعضاء المشاركة التي تمهل الدول الأخرى غير الأعضاء وقتًا كافيًا للتفكير وإعادة النظر في سياستها التجارية (العيسوي،1995).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية يُعدّ انضماماً متأخراً، وهذا قد يفتح المجال للضغوط الشديدة عليها وتحميلها التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول الأخرى التي سبق لها التفاوض خلال جولة أورغواي، والذين أصبحوا أعضاء في المنظمة قبل بداية عام 1995، إذ أن التجربة العملية أثبتت عدم وجود معايير وقواعد محددة للانضمام، حيث فسرت المادة رقم 12 الخاصة بشروط وإجراءات العضوية في المنظمة تفسيرا واسعا يفتح المجال لتقديم التزامات بصورة أكبر مما هو وارد باتفاقات التجارة نفسها، ومن ناحية أخرى فإن الانضمام المتأخر قد يؤدي إلى وقف وتقليص المرونة الممنوحة في التطبيق من حيث تخفيف الالتزامات أو منح فترات زمنية لتطبيق الاتفاقات، ومناقشة صفة الدول النامية والأقل نموًا، فعلى سبيل المثال لا تتضمن أي من الاتفاقات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية أي التزامات خاصة بالخصخصة وانتقال ملكية المشروعات العامة، ومع هذا فقد قدمت بلغاريا عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1996 تعهدا بتقديم تقارير دورية عن تنفيذ برنامج الخصخصة فيها، والتزمت دول

أخرى بتقديم تقارير حول الإصلاحات الاقتصادية التي تتم فيها. ولا يوجد في اتفاقات منظمة التجارة العالمية أي التزام بتلك الموضوعات .(Evenett & Primo Braga, 2005) ، ومما لا شك فيه أن التفسير الواسع لشروط العضوية قد يزيد من تأخير انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، ومن ثم يزيد من تكلفة فاتورة الانضمام المتأخر، خاصة في ظل تعثربرنامج االخصخصة المطبق في ليبيا، وتعثر خطوات الإصلاح الاقتصادي عمومًا، إلا أن الاعتبارات السياسية، وتحسن العلاقات مع الدول الكبرى الأعضاء في المنظمة قد يعجّل من انضمام ليبيا الكامل للمنظمة، خاصة ان ليبيا تعد احدى الدول الهامة المصدرة للنفط، وهو يعد مجالا هاما يمكن استغلاله في مفاوضات الانضمام .

2. خبرات وتجارب الدول العربية المنضمة الى منظمة التجارة العالمية في مجال تطبيق الجاتس على القطاع المصرفي (التقليدي والاسلامي) :

قدمت ثماني دول من بين الدول العربية الإثنتى عشر الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التزامات محددة بفتح أسواقها المحلية للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية من خلال منح حق التواجد التجاري ويلاحظ من الالتزامات المقدمة أنها تضمنت قيودا صريحة عديدة من أبرزها تقييد منح التراخيص لفتح مكاتب التمثيل وفروع المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية، وشرط اختبار الاحتياجات الاقتصادية لغرض تنمية القطاع المصرفي والمالي الناشئ. ومن أمثلة ذلك، أنه يتعين على الموردين الأجانب ممارسة الخدمات المصرفية والمالية في السوق المحلية دون إلحاق القطاع المصرفي المحلي بمنافسة شديدة قد تخل باستقراره، وإدراج برامج تدريب الكوادر الوطنية، وشرط المواطنة بالنسبة للمدير العام أو نائبه. وعليه، يتضح أن الانعكاسات المرتقبة من التزامات الدول العربية بفتح الأسواق للخدمات المصرفية والمالية الأجنبية تبدو محدودة، ذلك أن هذه الالتزامات تعتبر غير مكلفة، نظراً لكون هذه الدول العربية الثمانية قامت بتثبيت شروط أقل من الشروط القائمة فعلياً لنفاذ المصارف التجارية الأجنبية إلى أسواقها. كما يستنتج من التزامات الدول العربية في إطار اتفاقية "الجاتس" أن هذه الدول استغلت المرونة التي يتيحها اتفاق الجاتس فهي لم تسعى إلى تقديم التزامات لتوسيع مجالات النفاذ إلى أسواقها أمام المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية ، وبالتالي استطاعت استخدام هذه الالتزامات كأداة فاعلة لزيادة مستوى المنافسة في القطاع المصرفي والمالي المحلي من خلال زيادة تواجد المصارف

والمؤسسات المالية الأجنبية بشكل منضبط (صندوق النقد العربي،2022). وتجدر الاشارة هنا الى اوجه التشابه الكبير بين سمات العديد من اقتصادات الدول العربية التي قدمت التزامات بفتح قطاعها المصرفي وفقا للجاتس مع سمات الاقتصاد الليبي، اذ ان معظمها من الدول المصدرة للنفط و اعضاء في منظمة الاوبك، و في نفس الوقت هي دول نامية تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول واصلاح اقتصادي بدرجة او بأخرى ، كما ان عضوية البعض منها في المنظمة (السعودية، الامارات) ليست عضوية اصيلة بل هي عضوية متأخرة اي انها كانت بعد انشاء المنظمة وقيامها عام 1995م ، وهو وجه شبه اخر مهم، فطبيعة العضوية التي يمكن ان تنالها ليبيا عند انضمامها للمنظمة حتما ستكون عضوية متاخرة. ولعل اهم اوجه الخلاف بين ليبيا وهذه الدول في هذا الخصوص: ان هذه الدول كان قطاعها المصرفي اكثر انفتاحا على المنافسة الاجنبية - قبل دخولها للمنظمة - من القطاع المصرفي الليبي في الوقت الراهن ، ويلاحظ ان ذلك لايختص بالدول العربية النفطية فقط، فمصرعلى سبيل المثال قطعت شوطا في تحرير قطاعها المصرفي وانفتاحه على المنافسة الاجنبية قبل انضمامها للجاتس.

رابعا: قطاع المصارف الاسلامية في ليبيا: النشاة والتطور- مؤشرات التنافسية الراهنة مقارنة بالدول النامية والمتقدمة

1. نشاة وتطور قطاع المصارف الاسلامية

يُعتبر القطاع المصرفي الليبي (بشقيه التقليدي والاسلامي) أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يُساهم هذا القطاع في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، من خلال توفير القروض والتمويلات للمشاريع الاستثمارية، وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهه في اداء دوره، إلا أن هذا القطاع يمكن ان يكون له دورا متميزا وإمكانات واعدة في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وذلك من خلال دوره في إدارة السيولة وتنظيم حركة الأموال داخل الاقتصاد الوطني. وتعد انشطة قطاع المصارف الاسلامية في ليبيا من الانشطة الحديثة نسبيا ويعتقد انها من الانشطة الواعدة والمتطورة نظرا لارتباطها بالدين الاسلامي وهو الدين الرسمي المعتمد للدولة الليبية.

وتعتبر مؤسسات القطاع المصرفي أهم مؤسسات القطاع المالي في ليبيا، ووفقا للبيانات المحلية والدولية المتوفرة بلغ عدد المصارف العاملة للقطاع المصرفي حوالي 21 مصرفًا، منها مصرفين اسلاميين [1]، وبلغ عدد الفروع والوكالات المصرفية لهذا القطاع حوالي 672 فرعا ووكالة ، وإجمالي الأصول حوالي 187.6 مليار دينار ليبي، وإجمالي الودائع :حوالي 146.9 مليار دينار ليبي بنهاية عام 2024 (مصرف ليبيا المركزي، 2024)، وتخضع كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي بموجب قانون المصارف رقم (46) لسنة 2012.

وتجدر الاشارة هنا الى ترابط الشقين الاسلامي والتقليدي واستمرار سيادة النمط التقليدي في القطاع المصرفي في الحالة الليبية، وذلك في ظل محدودية عدد المصارف الاسلامية ككيانات منفصله، واندماج النوافذ الاسلامية داخل المصارف التقليدية العمومية الكبيرة، وقد يكون ذلك من الاسباب التي دعت المصرف المركزي في ليبيا الى عدم الفصل بين البيانات التي تخص كلا الشقين.

لم تحظى فكرة انشاءالمصارف الاسلامية باهمية او مساندة من متخذ القرار في الدولة الليبية الا في وقت متاخر قبيل الثورة الليبية في عام 2011، و قد يعزى ذلك الى اسباب اقتصادبة مثل التحديات التي يفرضها تقديم القروض بدون فوائد او لاسباب سياسية من اهمها طبيعة النظام السياسي في ذلك الوقت ونظرته السلبية لمؤسسات الصيرفة الاسلامية، وهكذا فقد كان انشاء مصارف اسلامية متخصصة ونوافذ اسلامية متاخرا الى حد كبير مقارنة بالعديد من الدول الاسلامية، اذ يلاحظ ان تركيز جهود المصرف المركزي كانت منصبة على تطوير الخدمات المصرفية التقليدية ولاسيما التي تقدمها المصارف التقليدية الكبرى الخاضعة لسيطرة القطاع العام، اما الفترة التي تلت الثورة في عام 2011 فقد شهدت جهودا حثيثة لمواءمة النظام المالي والمصرفي مع الشريعة الاسلامية، وذلك استجابة لضغوط سياسية ومجتمعية قوية تمخض عنها اصدار بعض القوانين لتحقيق هذا الغرض، وفي هذا السياق يمكن الاشارة هنا الى القانون رقم 46 لعام 2012 الذي تم فيه تعديل القانون رقم 1 لعام 2005 المتعلق بالمصارف، واضافة فصل خاص بالصيرفة

[1] لا توجد إحصاءات دقيقة وحديثة عن عدد المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية على حد علم الباحث.

الاسلامية والحدود القصوى للمصارف المرخص لها ممارسة انشطة الصيرفة الاسلامية، كما ان هذا القانون راعى الخصوصية للمصارف الاسلامية من خلال استثنائها من احكام القوانين السارية التي تتعارض مع طبيعتها، وبعد عام واحد فقط من صدور هذا القانون صدر القانون رقم 1 لسنة 2013 الذي عزز التوجه نحو التمويل الاسلامي وتحريم جميع المعاملات التي تنطوي على فائدة او ربا في المعاملات المدنية والمعاملات التجارية، ويعد هذا القانون نقطة تحول فارقة اذ انه الزم جميع المصارف العاملة في ليبيا على الانتقال الى الصيرفة الاسلامية في الاول من يناير 2015 ، وهو ما ادى الى زيادة العبء على كاهل المصارف التقليدية القائمة اذ اصبحت بين خيارين: اما التحول الكامل نحو الصيرفة الاسلامية او انشاء نوافذ اسلامية، وفي هذا السياق اختارت العديد من المصارف التقليدية الخيار الايسر وهو التوجه لانشاء نوافذ اسلامية او انشاء اقسام متخصصة لتقديم خدمات ومنتجات متسقة مع الشريعة الاسلامية، وتجدر الاشارة هنا الى صدور القانون رقم 35 لعام 2023 بشان تعديل بعض احكام القانون رقم 1 لعام 2013 بشان منع المعاملات الربوية، ففضلا عن حضر هذا القانون للمصارف الاسلامية من التعامل بكافة اشكال المعاملات الربوية، فلقد سمح هذا القانون للمصارف التجارية في ليبيا بالعمل بالنظام المزدوج (النظام المصرفي الاسلامي، والنظام المصرفي التقليدي)، وجملة القول في هذا السياق ان العديد من المصارف التجارية في ليبيا تمر في الوقت الراهن بمراحل مختلفة ومتعثرة احيانا نحو التحول الكامل للصيرفة الاسلامية.

2. مؤشرات تنافسية القطاع المصرفي الاسلامي في ليبيا مقارنة بغيرها من الدول النامية والمتقدمة:

يهدف هذا القسم في الاساس الى الوقوف على مدى القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الاسلامي في ليبيا ومقارنتها بغيرها في القطاع المصرفي في الدول النامية والمتقدمة، وفي هذا السياق فانه تنبغي الاشارة الى ان تحقيق هذا الهدف واجه العديد من الصعوبات ومن اهمها التالي:

– البيانات المتعلقة بالمصارف الاسلامية في ليبيا ليست متاحة بسهولة، وفضلا عن ذلك فان جانب مهم منها ليس منفصلا عن بيانات القطاع المصرفي التقليدي التي ينشرها

المصرف المركزي او الموجودة في قاعدة البيانات المتاحة على الموقع الرسمي لهذا المصرف، والذي يعد اهم مصدر لبيانات القطاع المصرفي في ليبيا، وهو ما يترتب عنه صعوبة قياس مستوى التنافسية للمصارف الاسلامية ومن ثم صعوبة مقارنة كفاءتها مع غيرها، ومما يزيد من صعوبة المقارنة، انه بالرغم من وجود مؤشرات مشتركة بين المصارف الاسلامية والتقليدية، فإن المصارف الإسلامية تتطلب مؤشرات تحليلية اضافية تراعي خصوصيتها لتقييم أدائها وكفاءتها المالية والتشغيلية بشكل دقيق، ياخذ في الاعتبار التزامها بمباديء الشريعة الاسلامية.

– على الرغم من الشهرة الواسعة لاستخدام المؤشرات المتعلقة بالسلامة والكفاء المالية للمصارف الا انها قد لا تكفي بمفردها للاستدلال على مدى القدرة التنافسية لقطاع المصارف الاسلامية في ليبيا خاصة في ظل صعوبة الحصول على البيانات الدقيقة عن هذا القطاع بسهولة وكذلك خصوصية المصارف الاسلامية كما اشير، فعلى الرغم من مزايا استخدام هذة المؤشرات مثل سهولة الاستخدام وتوفيرها رؤية شاملة لأداء المصارف في جوانب مختلفة مثل الربحية والسيولة والملاءة المالية فانه ترد بعض المحاذير عند استخدامها في المقارنة مع مثيلاتها في الدول الاخرى، مثل اختلاف السياقات والبيئات الاقتصادية والسياسية واختلاف طرق القياس المحاسبي بين الدول، وربما تطلب ذلك استخدام اكثر من منهجية لقياس الكفاءة المصرفية - ولكن تبقي الصعوبة المتعلقة بالبيانات المشار اليها سلفا قائمة، وفي كل الاحوال فان استخدام هذه المؤشرات لا يخلو من فائدة وهي تبقى في حد ذاتها احدي المؤشرات الهامة لقياس الكفاءة والاداء للمصارف التجارية على وجه العموم خاصة اذا انضم اليها بعض المؤشرات الاخرى المكملة للاقتراب اكثر من رصد مدى القدرة التنافسية للقطاع.

وبالرغم من هذه الصعوبات الا انه يمكن الاستدلال على تنافسية المصارف الاسلامية ومقارنتها مع غيرها في الدول النامية والمتقدمة بشكل تقريبي باستخدام العديد من المؤشرات في ظل البيانات المدمجة المتاحة للقطاع المصرفي ككل، فبالرغم من محدودية عدد المصارف الاسلامية، الا ان العديد من المصارف التقليدية لها نوافذ اسلامية والبعض منها في طور التحول الكامل في انشطتها نحو الخدمات والمنتجات الاسلامية كما اشير، وبذلك يمكن الرجوع للاتجاهات العامة للعديد من المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي

ككل للاستدلال على مدى تنافسية وكفاءة قطاع المصارف الاسلامية في ليبيا مقارنة بغيره في الدول النامية والمتقدمة، وبناء عليه يمكن الرجوع الى أهم مؤشرات التنافسية للقطاع المصرفي الليبي ككل، والتي يمكن الاستدلال منها على قدرته على المنافسة مع المصارف الاجنبية في حال انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية، وهي تتركز في مؤشرات كل من: راس المال وجودة الأصول، وكفاءة الادارة، والربحية، والسيولة، والتركز المصرفي، والتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى الإطار التشريعي والرقابي.

ويوضح الجدولان رقمي (1)، (2) العديد من المؤشرات الرئيسة لاداء القطاع المصرفي ومؤشرات التركز المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2020-2024 وهما كالتالي:

جدول (1)

ملخص لجملة من اهم المؤشرات لاداء قطاع المصارف التجارية
في كل من ليبيا والدول النامية والمتقدمة عن الفترة 2020 الي 2024م:

المؤشر	ليبيا	الدول النامية	الدول المتقدمة
مؤشرات راس المال%			
معدل كفاية راس المال الكلي	18.2	13	16
مؤشرات جودة الأصول%			
القروض المتعثرة / اجمالي القروض	25.8	6.5	1.8
مخصص الديون /اجمالي القروض المتعثرة	61.32	70-50	90-70
مؤشرات كفاءة الإدارة%			
اجمالي القروض /اجمالي الأصول %	15.8	60	55
مؤشرات الربحية %			
العائد / الأصول	0.76	1.2	0.7
العائد /حقوق الملكية	13.5	12	9
نسبة هامش الفائدة الي اجمالي الدخل	15.82	68	60
نسبة المصروفات بخلاف الفوائد الي اجمالي الدخل	61.8	60-45	65-55
مؤشرات السيولة %			
الأصول السائلة /اجمالي الأصول	68.8	18	20
اجمالي القروض /اجمالي الودائع	21.06	88	90

المصدر: قيم المتوسطات أعلاه تمثل متوسطات تقريبية للفترة 2020–2024 وهي مشتقه من قواعد بيانات ومراجع مؤسسية (World Bank GFDD, IMF FSI ، ومصرف ليبيا المركزي وغيرها).

جدول(2)

اولا: اهم نسب التركز المالي لأكبر (ثلاثة) مصارف تجارية في ليبيا والدول النامية والمتقدمة عن الفترة 2020الي2024م

ت	المؤشر	المتوسط لأكبر ثلاث مصارف ليبيا	المتوسط لأكبر ثلاث مصارف في الدول النامية	المتوسط لأكبر ثلاث مصارف في الدول المتقدمة
1	نسبة اجمالي الأصول	60.64	64	45
2	نسبة اجمالي الائتمان	76.50	60	40
3	نسبية اجمالي الخصوم الإبداعية	60.38	58	38

ثانيا: اهم نسب التركز المالي لأكبر (خمسة) مصارف تجارية في ليبيا والدول النامية والمتقدمة عن الفترة 2020 – 2024م:

ت	المؤشر	المتوسط لأكبر خمس مصارف في ليبيا	المتوسط لأكبر خمس مصارف في الدول النامية	المتوسط لأكبر خمس مصارف في الدول المتقدمة
1	نسبة اجمالي الأصول	78.26	78	60
2	نسبة اجمالي الائتمان	88.44	75	55
3	نسبية اجمالي الخصوم الإبداعية	78.98	73	53

المصدر : قيم المتوسطات أعلاه تمثل متوسطات تقريبية للفترة 2020–2024 وهي مشتقه من قواعد بيانات ومراجع مؤسسية (World Bank GFDD, GLOBAL FINANCIAL ومصرف ليبيا المركزي وغيرها).

وحول المؤشرات المذكورة في الجدول(1) يمكن ابداء الملاحظات التالية:

1.معدل كفاية راس المال

يعد هذا المعدل احد المؤشرات الهامة على قدرة المصارف الليبية على امتصاص الخسائر واستقرارها ولقد بلغ حوالي 18.2% في المتوسط خلال الفترة المذكورة، وهو يعد أعلى من النسبة التي حددها مصرف ليبيا المركزي(12.5%)، وكذلك اعلى من الحدود الدنيا لمقررات لجنة بازل III (10.5%)، ويلاحظ ارتفاعه بشكل ملحوظ عام 2024 ليبلغ حوالي 24.3%، ووفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي، جاء هذا الارتفاع نتيجة **توسع المصارف الكبرى في منح التمويلات بصيغ المرابحة** (مصرف ليبيا المركزي ، 2024) - فالمرابحة والتسهيلات الإسلامية غالباً ما تحمل وزناً أقل للمخاطر مقارنة بالقروض التقليدية، أو تكون ذات ضمانات قوية - وهو ايضا معدل مرضي اذا ما قورن بمتوسطات الدول النامية (13%) والدول المتقدمة (16%) والتي تتميز بأطرها التنظيمية الصارمة والسياسات المالية الحصيفة التي تتبع في هذه الدول، وتجدر الاشارة هنا الى انه في حالة المصارف الليبية يخشى ان يتاثر هذا المعدل ببعض العوامل مثل تقلبات الاقتصاد النفطي والتضخم.

2. نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

تُعد جودة الأصول مؤشرًا حاسمًا على قدرة المصرف على إدارة المخاطر وكلما انخفض مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض دل ذلك على قدرة جيدة للمصارف على مواجهة المخاطر الائتمانية، ويلاحظ ارتفاع هذا المؤشر للمصارف الليبية مقارنة بمثيله في الدول النامية والمتقدمة اذ بلغ حوالي (25.84%) في المتوسط، وقد يعزى ذلك في الاساس للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة. في حين بلغ هذا المعدل حوالي 6.5% في الدول النامية، وقد تزيد في فترات الأزمات الاقتصادية، اما في الدول المتقدمة فقد بلغ 1.8 في المتوسط بفضل الأنظمة المصرفية الصارمة، والبيئات الاقتصادية المستقرة، وفعالية أنظمة إدارة المخاطر، وتجدر الاشارة هنا الى ان هناك اتجاه نزولي للمصارف التجارية الليبية في هذه النسبة، وقد يشير هذا إلى تحسن عام في الأداء، ويرجّح أن المصارف الإسلامية التي تعتمد على صيغ مثل المرابحة قد استفادت من ذلك.

3.مخصص الديون الى اجمالي القروض المتعثرة

يعتبر هذا المؤشر مقياساً أساسياً لجودة اداء المصارف وقدرتها على تحمل الصدمات المالية، ولقد بلغ متوسط نسبة هذا المؤشر للمصارف التجارية حوالي 61.32% خلال الفترة موضع التركيز، كما يتضح من الجدول (1)، وهو معدل منخفض (أقل من 100%) بالمقاييس المطلقة، وهو اقل من مثيله في بعض البلدان النامية التي يصل فيها الى 85%، فضلا عن الدول المتقدمة الي يصل فيها الى 120%، ويعد ذلك علامة تحذيرية، تشير إلى أن المصارف التجارية الليبية قد لا يكون لديها مخصصات كافية لتغطية جميع خسائر القروض المحتملة، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطروالصدمات.

4. نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول:

تستخدم هذه النسبة كمقياس لتقييم كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح من خلال الإقراض، وتُعد مؤشرًا رئيسيًا على السياسة الائتمانية للمصرف وكفاءة الادارة، ويلاحظ انخفاضها مقارنة بالمعايير العالمية. فلقد بلغت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي أصول المصارف في ليبيا حوالي 15.78 في المتوسط وهي تقل بشكل ملحوظ عن مثيلاتها في الدول النامية (60%) والمتقدمة (55%) الواردة في الجدول. وقد تشير هذه النسبة المنخفضة الى وفرة السيولة اذ أن المصارف الليبية تحتفظ بجزء كبير من أصولها في شكل سيولة نقدية، وكذلك الى ارتفاع المخاطر وضعف النشاط الائتماني، فقد يكون هناك حذر من قبل المصارف في منح القروض بسبب ارتفاع مخاطر عدم السداد، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة التي مرت بها البلاد، وهي تعكس ضعفًا في الإقراض الممنوح للقطاع الخاص والعام، مما قد يكون مرتبطًا بالظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في البلاد.

5. معدل العائد على الأصول:

ويقيس هذا المعدل قدرة المصارف على تحقيق ارباح مستدامة، ولقد بلغ هذا المعدل في المصارف التجارية الليبية حوالي76. % في المتوسط، وهو يقل عن مثيله في الدول النامية (1.2%)، وهو متسق مع مثيله في الدول المتقدمة(0.7%)، ويعزى الانخفاض في هذا المعدل في الحالة الليبية الى الفائض في السيولة وعدم توظيف الأصول بشكل فعال في الإقراض

نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وهو بالطبع مختلف عن طبيعة الانخفاض في الدول المتقدمة الذي يعزى الى اسباب اخرى تعكس الاستقرار والفعالية في بيئة تنافسية.

6. العائد على حقوق الملكية

يوضح هذا المؤشر مدى كفاءة المصارف في تحقيق أرباح من أموال المساهمين، ولقد بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة موضع التركيز حوالي 13.52% وهو اعلى من مثيله في كل من الدول النامية (12%)، والدول المتقدمة (9%)، وتجدر الاشارة هنا الى انه على الرغم من ارتفاع هذا المتوسط عن مثيله في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، فربحية المصارف التجارية الليبية وفقا لهذا المعيار يمكن ان تضاهي ربحية المصارف التجارية في العديد من الدول النامية والمتقدمة - الا ان ذلك كان مصحوبا بمخاطر اعلى في الحالة الليبية مثل بيئة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تجعل القروض أكثر عرضة للتعثر، مما يعني أن الأرباح الظاهرة قد لا تعكس المخاطر الحقيقية التي يواجهها المصرف، و نقص المخصصات فقد تقوم المصارف بتقليل المخصصات المخصصة للديون المتعثرة بهدف تضخيم الأرباح بشكل مصطنع، مما يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بشكل غير واقعي.

7. نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل

هو مقياس لمدى فعالية المصارف في توليد الأرباح من نشاطها الأساسي المتمثل في الإقراض (تحصيل الفوائد) والاقتراض (دفع الفوائد). ولقد بلغت نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل في المصارف التجارية الليبية حوالي 15.82% في المتوسط خلال الفترة موضع التركيز، وهي نسبة منخفضة الى حد كبير اذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول النامية (68%) والدول المتقدمة (60%) الواردة في الجدول خلال نفس الفترة، وتجدر الاشارة هنا الى ان النسبة المنخفضة ليست بالضرورة مؤشرًا على أن المصارف الليبية أكثر كفاءة أو أن هوامش الفائدة فيها ضيقة بسبب المنافسة، اذ من المعروف ان القطاع المصرفي الليبي يعاني من مستويات تركز عالية تقلل من تنافسية هذا القطاع، وكذلك من المخاطر التي تحد من قدرته على الإقراض وتحقيق الأرباح من الأنشطة المصرفية الأساسية.

8. نسبة المصروفات بخلاف الفوائد الى اجمالي الدخل

تُظهر هذه النسبة مدى كفاءة المصارف في إدارة التكاليف التشغيلية مقارنةً بإجمالي الدخل الذي تحققه، ولقد بلغت هذه النسبة في المصارف التجارية في المتوسط حوالي 61.84%، ويلاحظ ارتفاع نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل في ليبيا مقارنة بمتوسط الدول النامية (52%) والدول المتقدمة 55%) - خلال الفترة موضع التركيز، وتعكس هذه النسبة مجموعة من التحديات الهيكلية والبيئية التي تواجه القطاع المصرفي مثل فائض السيولة وضعف البنية التحتية والتقنية، والبيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي تُقلل من فرص توليد الدخل وتزيد من التكاليف التشغيلية.

9. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة الى مستوى السيولة لدى المصارف، أي قدرتها على تحويل أصولها إلى نقدية بسرعة ودون خسائر كبيرة. هذه النسبة هي مؤشر حيوي على السلامة المالية للمصارف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل تجاه المودعين والدائنين.

بلغت هذه النسبة حوالي 68.86 % في المتوسط للمصارف التجارية الليبية، وهذا الرقم يعتبر مرتفعًا الى حد كبير مقارنة بالمعايير العالمية، اذ بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في الدول النامية 18% خلال نفس الفترة، وهي نسبة تسمح للمصارف في هذه الدول بالموازنة بين متطلبات السيولة والقدرة على تحقيق الربح من خلال الإقراض، اما في الدول المتقدمة فقد بلغت حوالي 20%، وتعكس هذه النسبة في هذه الدول للعديد من العوامل مثل الاستقرار المالي وعمق وفعالية الاسواق المالية والمتطلبات الصارمة لتلبية معايير بازل3 للسيولة. اما في ليبيا فهي تعكس عزوف المصارف عن الإقراض بسبب المخاطر، وارتفاع حجم الودائع الحكومية والخاصة، وعدم توظيف الأصول بشكل فعال في الإقراض ،وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

10. نسبة القروض إلى الودائع:

تعكس هذه النسبة دور المصارف الفعال في توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية، ولقد بلغت هذه النسبة في المصارف التجارية الليبية حوالي 21.6% في المتوسط خلال الفترة موضع التركيز، وهي اقل من مثيلتها في الدول النامية التي بلغت 88%، وكذلك في الدول المتقدمة التي تصل الى 90%، ويمكن ان يعزى الانخفاض المشار اليه الى العديد من

العوامل من اهمها عدم الاستقرارالسياسي والاقتصادي وارتفاع حدة المخاطر وضعف القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بمؤشرات التركز الواردة في الجدول رقم 2 فانه يمكن ابداء الملاحظات التالية:

– تبين مؤشرات او مستويات درجة التركز المصرفي للمصارف التجارية الليبية الواردة في الجدول رقم 2 أن عددا قليلا من المصارف يستأثر بالنسبة الأكبر من النشاط المصرفي سواءً من حيث الأصول أو الودائع أوالائتمان خلال الفترة (2020-2024)، ويبدو ان هذا التركز مازال مستمرا، فعلى سبيل المثال: بحسب بيانات مصرف ليبيا المركزي التي تتعلق بالحصة السوقية للمصارف التجارية في ليبيا - شكلت أصول المصارف الأربعة الكبرى(الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، والصحارى) من أصل 21 مصرفا ما نسبته 65.90 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية عام 2024، وشكل مصرف الجمهورية وحده ما نسبته 23.73% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وشكلت الخصوم الإيداعية للمصارف الأربعة الكبرى ما نسبته 66.2% من إجمالي الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي وفيما شكلت القروض الممنوحة منها نحو 85.4% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي في نهاية ذلك العام (مصرف ليبيا المركزي، 2024).

– يلاحظ من هذا الجدول الذي يبين اهم نسب التركز لاكبر ثلاث، وخمس مصارف تجارية ليبية (المصارف الاربعة الكبرى بعد اضافة مصرف خامس الى قائمة اكبر المصارف، وهو مصرف خاص: مصرف التجارة والتنمية) - ان القطاع المصرفي يتسم بمؤشرات تركز عالية فمعظم المؤشرات للمصارف التجارية الليبية تزيد عن مثيلاتها في الدول النامية والمتقدمة.

– ان هنال تحسنا واضحا في مؤشرات التركز المصرفي من خلال مقارنة بعض مستويات التركز المصرفي في ليبيا لمتوسط الفترة (2020-2024) الواردة بالجدول ببعض مستويات التركز المصرفي لمتوسط فترة اخرى ممتدة سابقة (2000-2020) التي تتيحها البيانات لبعض المصادر الدولية، اذ بلغ مستوى التركز لاجمالي اصول اكبر ثلاث مصارف تجارية خلال الفترة (2020-2024) من حيث الاصول حوالي 60.6 % وهي متسقة مع مثيلاتها في الدول النامية، في حين بلغت هذه النسبة خلال الفترة الطويلة الممتدة من (2000-2020) حوالي 84.04% في المتوسط، وهي تفوق مثيلاتها في العديد من الدول النامية والمتقدمة (Economy ,2021

The Global)، وقد يعزى التحسن في هذه النسب على وجه العموم الى تزايد اعداد دخول المصارف الخاصة الجديدة، وجهود التحرير المالي، وتشجيع المنافسة. وتجدر الاشارة هنا الى ان مؤشر تركز اجمالي الاصول مازال مرتفعا عند دمج الفترتين في فترة واحدة (2000-2024) ومقارنتها بالمعايير العالمية ولمثيلاتها في العديد من الدول النامية والمتقدمة نظرا لثقل التاثير للفترة الطويلة على متوسط الفترة.

- وفيما يتعلق باهم مؤشرات الكفاءة الرقمية للمصارف الإسلامية في ليبيا خلال الفترة (2020-2024) خاصةً المتعلقة مقارنة بغيرها في الدول النامية والمتقدمة - فعلى الرغم من التطورات التي يشهدها قطاع المصارف التجارية بشقيه التقليدي والاسلامي في ليبيا وفقا لاخر للبيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، الا ان مؤشرات الكفاءة الرقمية لهذا القطاع لا تزال متأخرة مقارنةً بالمصارف في الدول النامية والمتقدمة، وتتركز التحديات في ضعف البنية التحتية، وبطء التحول الرقمي، ومحدودية خدمات المدفوعات الإلكترونية، والتي تتأثر بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في البلاد، فعلى سبيل المثال لا تزال البنية التحتية الرقمية للمصارف المحلية (التقليدية والإسلامية) في مراحلها الأولية، ورغم وجود بعض المبادرات لتحسين هذه البنية، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة، مثل اعتمادها على أنظمة مصرفية تقليدية لا تدعم التحول الرقمي الشامل، وغياب الحوكمة الرقمية اذ تفتقر هذه المصارف إلى إطار حوكمة رقمية متكامل يضمن تطبيق أفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات، وهذه التحديات تضع المصارف الاسلامية الليبية في موقف متأخر مقارنة بالمصارف في العديد من الدول النامية مثل ماليزيا والامارات وتركيا فضلا عن الدول المتقدمة (IFSB, 2024).
- وفيما يتعلق بمؤشرات تطور الاطار التشريعي لمؤشرات الكفاءة التشريعية للمصارف الإسلامية الليبية مقارنةً بالدول النامية والمتقدمة فهي مازالت اقل تطورا من العديد من الدول النامية فضلا عن الدول المتقدمة، فعلى الرغم من اقرار مصرف ليبيا المركزي في ديسمبر 2024 «دليل حوكمة شامل لقطاع المصارف» يشمل حوكمة عمليات المصارف الإسلامية، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، والشفافية، عبر التعميم رقم (19) لعام 2024، وتحديد فترة انتقالية للتطبيق ضمن 6 أشهر الا ان ليبيا لا تزال تفتقر إلى إرشادات تشريعية مخصصة وشاملة للمصارف الإسلامية، وهو ما يساهم في اعاقة نمو القطاع ونمو

الخدمات التمويلية المتوافقة مع الشريعة. وبمقارنة الاطار التشريعي الليبي المتعلق بالمصارف الاسلامية ببعض الدول النامية مثل ماليزيا، وهي تعتبر رائدة عالمياً في صياغة الأطر التشريعية للتمويل الإسلامي، وهي تمتلك اطار تشريعي متميز اذا ماقورن بمثيله في الدول النامية والمتقدمة - يلاحظ ان ماليزيا تمكنت بفضل قانون إسلامي مخصص (Islamic Financial Services Act 2013) من إرساء بنية تشريعية متكاملة للمصارف الإسلامية، تشمل إشراف مصرف مركزي وهيئة استشارية شرعية موحدة. وهو ما ساهم في تطوير المصارف الإسلامية في ماليزيا بشكل ملحوظ.

من استعراض المؤشرات السابقة التي تعكس القدرة التنافسية لمجمل المصارف التجارية (التقليدية والاسلامية) يتبين ان هناك خللا في العديد من هذه المؤشرات او بالاحرى انخفاض في مستوى القدرة التنافسية لهذه المصارف مقارنة بالعديد من الدول النامية فضلا عن الدول المتقدمة على الرغم من التحسن النسبي لبعض المؤشرات عند مقارنته بفترة سابقة.

خامسا :اهم الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة من انضمام ليبيا الى منظمة التجارة العالمية على قطاع المصارف الاسلامية:

سيتم في هذا القسم التطرق الى جدلية الاثار الايجابية والسلبية على قطاع المصارف الاسلامية المترتبة عن انضمام ليبيا المتوقع الى منظمة التجارة العالمية وتطبيقها لاتفاق الجاتس، و في هذا السياق سيتم معالجة اهم الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة للانضمام على هذه المصارف من خلال بعدين: الاول يتعلق بالتاثير العام على مجمل القطاع المصرفي (التقليدي والاسلامي)، والاخر بعد خاص يتم التركيز فيه على اثار الانضمام على قطاع المصارف الاسلامية.

وعلى هذا الاساس فانه سيتم التمييز بين هذه الاثار كما يلي:

– الاثار العامة على مجمل القطاع المصرفي(بشقيه التقليدي والاسلامي):

من المتوقع ان تتأثر المصارف الاسلامية الليبية بما يحدث لهذا القطاع على وجه العموم نتيجة للانضمام للمنظمة وتطبيق اتفاقية الجاتس اذ تعد هذه المصارف جزءا لا يتجزا من

القطاع المصرفي المحلي في ليبيا، وفيمايلي ملخص لاهم الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة للانضمام على مجمل القطاع المصرفي:

1.أهم الآثار الإيجابية:

الآثار الإيجابية المتوقعة لاتفاق الجاتس في شقه المتعلق بالخدمات المالية والمصرفية على ليبيا يعتمد بشكل رئيسي على المزايا التي يوفرها الاتفاق للدول النامية المنضمة إليه، ومنها ليبيا - في حالة حصولها على العضوية الكاملة – لاسيما الميزات المتعلقة بإقرار مبدأ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات المالية، وعدم التمييز في المعاملة، وأخذ المشكلات التنموية لهذه الدول في الحسبان، واحترام أهداف السياسات الوطنية، إضافة إلى إقرار حق هذه الدول في اتخاذ تدابير مالية رقابية ووقائية تهدف إلى حماية صناعة الخدمات المالية التي مازالت في طور التكوّن في هذه الدول ومنها ليبيا، وكذلك يعتمد على كيفية التعامل مع تطبيق هذا الاتفاق على ارض الواقع ومواكبة القطاع المصرفي لاستحقاقات هذا الاتفاق.

ويمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية على مجمل القطاع المصرفي الليبي على النحو التالي:

- زيادة كفاءة وفاعلية القطاع المصرفي الليبي وجذب الاستثمارات الخارجية، إذ من المرتقب أن تزداد درجة كفاءة وفاعلية هذا القطاع مستقبلا مع التدرج في ظاهرة تحرير الخدمات المالية على المستوى العالمي، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض بما يسمح بدخول المنافسة الأجنبية إلى السوق المحلي ، مما يعزز المنافسة في هذه السوق، وبالتالي تصبح حركة هذه السوق خاضعة لتفاعل أكبر بين العرض والطلب على الخدمات المالية والمصرفية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحديد السعر التوازني للخدمات المصرفية الليبية لتقدم بشكل تنافسي يكفل جذب المستثمرين المحليين والأجانب.
- يمكن أن يساهم انفتاح المؤسسات المالية والمصرفية الليبية على الخارج - تحديداً على أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر تحررا وتكاملا في ظل تطبيق الاتفاق الخاص بالخدمات المالية في منظمة التجارة العالمية – في امتلاكها قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة، خاصة نشاطات الصيرفة والوساطة المالية والاستثمارية.

- تنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولية والحصول على مصادر تمويل بشروط مناسبة، وهو ما يساعد على تدعيم التواجد المصرفي والمالي الليبي في الخارج في المدى الطويل، إذ إن اتفاق الخدمات المالية في المنظمة يقر مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء، وإقامة التعامل متعدد الأطراف على أساس معاملة الدول الأولى بالرعاية، ولن تتمتع ليبيا بهذه المعاملة الا اذا كانت منضمة للمنظمة.

- إنشاء نقاط تجارة كوحدات معلوماتية: يُمكّن اتفاق الخدمات المالية بمنظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء (ومنها ليبيا في حالة انضمامها الكامل للمنظمة) من الاشتراك في هذه النقاط التي لها فعالية كبيرة في تسهيل التبادل التجاري والمالي من خلال توسيع قاعدة المعلومات المتوفرة عن إمكانيات التصدير والاستيراد والمدفوعات المالية فيما بين الدول المختلفة، ويتمثل دور نقاط التجارة من الناحية المالية في كونها تشكل القناة الأهم والأسهل لتحفيز نمو المؤسسات المالية والمصرفية الليبية، وتوفير حزمة واسعة من الخدمات المالية لعملاء تلك النقاط.

2.أهم الآثار السلبية:

قد تنشا اثار سلبية على مجمل القطاع المصرفي يفرضها الانضمام للمنظمة بالرغم من توقع اثارها الايجابية وهي كالتالي:

- عدم قدرة او عجز القطاع المصرفي في ليبيا عن مجابهة المصارف والتكتلات المالية العالمية اذ أن الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية يمكن ان يترتب عليه آثار سلبية عميقة، ناشئة عن عدم قدرة، أو عجز المؤسسات المصرفية الليبية - في حالة انضمامها الكامل للمنظمة -عن منافسة المؤسسات المصرفية والمالية الدولية العملاقة، وذلك في ظل صغر حجم هذه المؤسسات وحداثتها وانخفاض مستوى قدرتها التنافسية وكفاءتها بالمقارنة مع مثيلاتها من مؤسسات قطاع الخدمات المالية والمصرفية للعديد من الدول النامية فضلا عن الدول المتقدمة، حيث يعزى ذلك إلى التقدم التكنولوجي الذي تتمتع به المؤسسات المصرفية والمالية الاجنبية وقدرتها على تحمل الهزات المصرفية اوتقلبات الاسواق، والخدمات المصرفية الحديثة التي يمكن أن تقدمها هذه المؤسسات للسوق المحلي، والتي لا تستطيع المصارف الليبية على الأقل، في المدى القصير أو ربما المنظور، إدخالها ضمن خدماتها المصرفية.

- ان دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى السوق المالية الليبية، وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها، ومنفتح على الخارج إلى أبعد الحدود، - وهو ما توفره لها السلطات النقدية في ليبيا عند انضمامها الكامل للمنظمة - قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها هذه السلطات، وذلك نظرا لأن السياسات الاستثمارية والمالية لهذه الفروع والشركات التابعة لها هي من صنع المؤسسة المصرفية والمالية الأم المتواجدة خارج البلاد، والتي تقوم برسم السياسات العامة لها وفق أهداف دولتها، وليس بالضرورة وفقا للدولة المضيفة (ليبيا)، وهذه السياسات قد تكون توسعية بمعنى أن الفروع والشركات التابعة (الأجنبية) قد تخصص نسبة مالية من موجوداتها لاستثماراتها أو إقراضها لقطاعات اقتصادية محلية، الأمر الذي لا يتماشى مع أهداف السياسة الوطنية التي قد ترمي إلى كبح حدة الضغوط التضخمية من خلال تقييد عرض النقود أو التوسع النقدي، أو التركيز على تمويل قطاعات معينة لغرض تصحيح هيكل النشاط الاقتصادي، وبذلك تتحول هذه السياسات الائتمانية أو الاستثمارية التوسعية لتصبح أداة لإنتاج المزيد من التضخم في دولة تسعى لكبح جماحه، أو لترسيخ التركز في هيكل النشاط الاقتصادي، ومن ثمّ عرقلة عمليات التنمية المنشودة، وهو ما ينطبق على الحالة الليبية.

وفي المقابل فإن السياسات للفروع المصرفية الأجنبية قد تكون انكماشية بمعنى أن هذه المؤسسات قد تحجم عن تسليف الاقتصاد المحلي أو الاستثمار في مجالاته وتفضل بدل ذلك تحويل جزء من أموالها إلى الخارج والاستثمار في مجالات ذات ربحية أعلى أو جدوى أفضل، وهنا تتحول تلك الفروع والشركات التابعة لتصبح وسيلة لزيادة حدة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، مما يحرم خطط التنمية من هذه الموارد. ومن المعلوم بأن دولة مثل ليبيا هي في أمس الحاجة لهذه الموارد لتفعيل أنشطتها الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية.

- من الممكن أن يكون للانضمام للمنظمة وتطبيق اتفاق الجاتس أثر سلبى على نوعية العاملين في مجمل القطاع المصرفي الليبي بمن فيهم العاملين في المصارف الاسلامية، حيث يعاني القطاع المصرفي- ولاسيما القطاع المصرفي الاسلامي- اصلا من ضعف جهازه الإدارى، حيث يتطلب العمل في هذه المصارف الفهم الكافى لطبيعة الدور الذى تقوم به وتحتاج

لكوادر مؤهلة لتنفيذ الأشكال المختلفة لاستثماراتها، وفى حال دخول المصارف الأجنبية للعمل فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة الطلب على العناصر الماهرة في المصارف المحلية وقد يحدث انتقال لهذه العمالة من المصارف المحلية (التقليدية والاسلامية) إلى المصارف الأجنبية.

- **الآثار المتوقعة التى يمكن أن تلحق بالمصارف الإسلامية في ليبيا بصفة خاصة نتيجة لانضمامها للمنظمة وتطبيقها لاتفاق الجاتس:**

قد تتعرض المصارف الإسلامية لآثار تميزها عن المصارف التقليدية في ظل تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية الجاتس، وذلك لأن المصارف الإسلامية تعد نظاما مصرفيا موازيا وليس نظاما مندمجا فى القطاع المصرفى الرأسمالى، وتجدر الاشارة هنا الى أن المصارف الإسلامية لم يتضمنها تحديد الخدمات المالية فى اتفاقية الجاتس، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الاتفاقية تعرضت بالذكر إلى المصارف والمؤسسات المالية بوجه عام كأحد أشكال الخدمات التى تسعى اتفاقية تحرير الخدمات المالية إلى تحريرها، وبالتالى لم تتضمن تفصيل لأشكال هذه المؤسسات، وفيما يلي عرض لاهم هذه الاثارا:

1.اهم الاثار الايجابية المتوقعة:

- يمكن لهذه الاتفاقية ان يكون لها آثارًا إيجابية على الصعيد العالمي تمتد للمصارف الإسلامية في ليبيا من جهة تحرير أسواق المال العالمية، وتحفيز وتدعيم التواجد المالي للمصارف الاسلامية الليبية في الخارج في المدى الطويل، كما تضع الاتفاقية حدًا لاي سياسات تمييزية تتجه الدول الاعضاء في المنظمة لفرضها على هذه المصارف في المستقبل.
- قد تحفز المنافسة المرتقبة التي يمكن ان تواجهها المصارف الاسلامية الليبية من قبل التكتلات المالية الدولية، وفروع المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة التي يعمل البعض منها في نشاط الصيرفة الاسلامية، والتي ستدخل السوق المصرفي والمالي الليبي للعمل في بيئة و محيط ينحو بشكل تدريجي للتحرر من القيود المالية والمصرفية - إلى تحفيز هذه المصارف واتجاهها نحو تطوير منتجاتها الاسلامية لتنافس مثيلاتها في المصارف الاجنبية من حيث الحجم والجودة والسعر، وكذلك مجابهة التحديات التي تفرضها البيئة الجديدة في ظل المرونة وامكانية الانفتاح المنضبط للقطاع المصرفي الذي تتيحه اتفاقية الجاتس.

- نظرا لكون تحرير السوق يزيد من المنافسة بين المصارف الاسلامية الليبية وغيرها من المؤسسات المصرفية الاجنبية، ومن المرجح ان يفضي ذلك الى المنافسة على العملاء، وهو ما يستدعي تميز هذه المصارف عن غيرها من المصارف التقليدية والاسلامية الاجنبية الاخرى، وعليه فقد تضطر هذه المصارف إلى الابتكار والتركيز على صيغ تمويلية معينة او مميزة ومنتجات جديدة (كصيغ المشاركة والصكوك)؛ وتحسين كفاءة التسعير والخدمات؛ و تخفيض الكلفة الإدارية، ففي مجال المشاركة على سبيل المثال، فان تحرير تجارة الخدمات المالية وتقليل القيود يمكن أن يكون حافزا للإسراع بزيادة نسب المشاركات وتطوير هذه الصيغة التمويلية وتصميمها لتناسب احتياجات السوق الليبي، وفضلا عن ذلك فان بيئة التحرير المنفتحة لها قدرة نسبية افضل على جذب رؤوس أموال أكبر، حيث يمكن توجيه جزء منها إلى صيغ المشاركة كاستثمار طويل الأجل، وقد يساهم ذلك في توسيع استعمال هذه الصيغة في المصارف الاسلامية الليبية.

- من المتوقع مع ثورة الاتصالات وترابط أسواق الأوراق المالية ان يؤدى ذلك إلى زيادة الاستثمارات فى هذه الأسواق، ويزيد من الأدوات المالية المعروضة مما يؤدى إلى زيادة قدرة الأفراد على تنويع محافظهم الاستثمارية، وهو ما يوفر مجالا واسعا للاستثمار بالنسبة للمصارف الإسلامية الليبية، وكذلك يخلق دورا لهذه المصارف فى الاستثمار المباشر فى هذه الأدوات، أو أن تكون هذه المصارف مستشارا للمتعاملين معها فى كيفية إدارة محافظهم الاستثمارية.

2- اهم الاثار السلبية المتوقعة وما تفرضه من تحديات:

- من المرجح ان تنشا اثار سلبية على المصارف الاسلامية نتيجة للانضمام اذا لم يتم استغلال الفترة السابقة للانضمام ما امكن في رفع القدرة التنافسية للمصارف الاسلامية، وكسر طوق الانعزال عن هذه المصارف بشكل تدريجي قبل وبعد الانضمام، والتسريع من وتيرة الاصلاح المصرفي، واذ لم يتم تحقيق ذلك فان دخول المصارف الاجنبية للسوق المحلي الليبي والاتجاه إلى العمل فى مجال المعاملات الإسلامية يمكن ان يكون له اثارا سلبية على هذه المصارف، فمن المعروف أن المودعين بالمصارف الإسلامية هم نوعية خاصة من العملاء، حيث أنهم من اللذين يرفضون التعامل بالفائدة، وبالتالى يبحثون عن المصارف الإسلامية لإيداع أموالهم، ومن هنا كانت المصارف الإسلامية تضمن المزيد من العملاء دون

جهد يذكر من جانبها طالما انتشر الوعى الدينى لدى الأفراد واقتنعوا بحرمة التعامل مع البنوك التقليدية. وقد يكون هذا الوضع عرضة للتغير بعد تحرير الخدمات المالية، فالملاحظ أن المصارف الاجنبية بدأت فى دراسة كيفية التعامل مع هذه النوعية من العملاء، ولأنها تهدف لزيادة رقعتها وأعمالها ومن ثم أرباحها، فهى تسعى إلى زيادة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية داخل هذه المصارف مثل مصرفي CITY BANK و HSBC بنك وغيرها من المصارف الاخرى، ومن هنا يأتى التحدى أمام المصارف الإسلامية في ليبيا، حيث أن المودعين سيجدون عدة مصارف تعلن عن نفسها بأنها تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، وبالتالى يمكن للمودع أن يختار أيها يعطى خدمة أفضل وعائد أعلى، ومن هنا كان التحدي أمام هذه المصارف فى كيفية الاحتفاظ بالمتعاملين معها بل وزيادة أعدادهم دون أن يتركوها إلى الفروع والنوافذ الإسلامية للمصارف الأجنبية.

- تتطلب الأشكال المختلفة للاستثمار فى المصارف الإسلامية مثل المرابحة والمشاركة توفير كم كبير من البيانات الخاصة بالمتعامل والمنتج والسوق ودراسة لاحتمالات التغير فى الأسعار، ونتيجة لأن اتفاقية الجاتس تتطلب توفير المعلومات اللازمة للعمل، بل وتطلب إنشاء مراكز للاستعلامات عن آية معلومات مطلوبة كما اشير، وهو ما يساهم في توفير مصدر مهم للمعلومات التى تتطلبها هذه النوعية من الاستثمارات، ويمثل ذلك احد التحديات امام المصارف الإسلامية في ليبيا اذ عليها ان تعمل على إعداد مراكز وشبكات حديثة للمعلومات في ظل المنافسة مع المصارف الاجنبية.

- كما أن عمل المصارف الإسلامية الليبية فى ظل قوانين تحكم المعاملات سواء على المستوى المحلى أو العالمى، يجعلها لا تستطيع أن تحدد أسعارا لمنتجاتها أعلى من الأسعار السائدة، حيث أن تحديد السعر يخضع للمساومة من العميل، وبالتالى تكون الربحية أقل، كما أن محاولة فرض هامش ربح أعلى من سعر الفائدة السائد فى السوق يقلل الثقة فى التعامل وقد يدفع المتعاملين إلى التحول للمصارف الاخرى الاجنبية.

- تعدد مصادر الإيداع والتمويل: ستكون هناك فرصا متعددة أمام الأفراد للحصول على التمويل الذى يبغونه، وبالتالى المقارنة بين التكلفة النسبية التي يتحملونها فى المصارف الإسلامية الليبية وغيرها من المصارف الاجنبية الاخرى. ويعد ذلك من التحديات التى يمكن ان تواجه المصارف الإسلامية الليبية.

سادسا : محصلة الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة لانضمام ليبيا للمنظمة، وتطبيق اتفاق الجاتس على قطاع المصارف الإسلامية:

تعتمد محصلة الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة من الانضمام الكامل الى المنظمة على قطاع المصارف الاسلامية في ليبيا - الى حد كبير على الخيارات او البدائل المتاحة التي يتيحها تطبيق اتفاق الجاتس وكيفية تعامل القطاع المصرفي التقليدي والاسلامي وتكيفه مع هذه البدائل، وعليه يمكن ان يكون صافي الاثار المتوقعة سلبيا او ايجابيا وفقا لاختيار احد هذه البدائل المتاحة، ويلاحظ ان هناك ثلاث بدائل يطرحها اتفاق الجاتس على الدول المنضمة وهي تتراوح بين: الاغلاق، والانفتاح الكامل للقطاع المصرفي، والانفتاح المنضبط او المتدرج لهذا القطاع، ويمكن القول ان صافي الاثار السلبية يكون ظهوره متوقعا بصورة اكبر في ظل اختيار احد البدائل المتطرفة سواء بديل الاغلاق او الانفتاح الكامل للقطاع المصرفي، اما صافي الاثار الايجابية فاحتمالية وقوعه اكبر في حالة الانفتاح المنضبط، وفيمايلي ملخص لهذه البدائل:

بديل: الاغلاق الكامل

بديل اوسيناريو الاغلاق الكامل لن تتعهد فيه الدولة الليبية - في حالة انضمامها الكامل للمنظمة - بفتح قطاع الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية، وتأسيساً على هذا السيناريو فان المصارف التقليدية والإسلامية الليبية بعد الانضمام قد تتوفر لها الحماية لفترة زمنية قادمة مفتوحة لم ينص على تحديدها اتفاق الجاتس. وقد يرى البعض لاول وهلة ان هذا البديل سيكون في صالح قطاع المصارف الإسلامية على اعتبار أنها مؤسسات ناشئة مقارنة بمثيلاتها الاجنبية (التقليدية والاسلامية) الاكثر رسوخا وتقدما، ومن ثم يبدو ان هناك حاجة الى حماية الصناعة المصرفية المحلية من المنافسة الأجنبية الشرسة، مما يسمح لها بالنمو التدريجي دون ضغوط، فضلا عن الاحتفاظ بالسيادة الكاملة على السياسات النقدية والائتمانية والرقابية دون قيود، ومن ثم يجب حماية هذا القطاع من المنافسة غير العادلة، وبامعان النظر في هذا الراي يمكن القول ان الحماية للقطاع في حد ذاتها هي امر محمود من حيث المبدا، ولكن الاشكالية في اسلوبها وطريقة تطبيقها المشوه في احيان كثيرة، اذ ان للحماية شروطا معينة من اهمها: ان تكون مؤقتة ومتناقصة مع الزمن، وان تكون ضمن استراتيجية للنهوض بالقطاع المصرفي، وبالتالي فهي لا تعني سيادة حالة من

الانغلاق والانعزال الكامل او الى حد كبير عن المنافسة مع العالم الخارجي، كما هو حال القطاع المصرفي الاسلامي والتقليدي في الوقت الراهن (قبل الانضمام)، اذ من الملاحظ هنا ان المنافسة المحدودة بين المصارف المحلية الليبية- كما في الوضع الراهن في القطاع المصرفي الليبي في حالة عدم الانضمام او في حالة اختيار وتفعيل بديل الانغلاق في حالة الانضمام – لا تغني عن المنافسة المنضبطة مع المصارف الاجنبية في ظل انضمام ليبيا للمنظمة ودور المنظمة المرتقب في رفع الكفاءة والقدرة التنافسية للمصارف المحلية (الفاضلي، والعكاشي، 2023)، (Kouki & Alnasser 2023). وتجدر الاشارة هنا الى انه يخشى في الحالة الليبية ان يكون اختيار بديل العزلة واغلاق القطاع المصرفي عن المنافسة والاكتفاء بالمنافسة المحدودة بعد الانضمام امتدادا للمرحلة السابقة، وتكريسا للوضع الراهن من استمرار انخفاض القدرات التنافسية للقطاع المصرفي وبطء وتعثر جهود الاصلاح المصرفي واستمرار التخلف التقني ونظم الحوكمة في المصارف المحلية، وكذلك نقص رأس المال والخبرة المتمثل في حرمان السوق الليبي من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة والخبرات الإدارية والتكنولوجية المصرفية الحديثة، وهو ما يساهم في ضعف كفاءة الخدمات المقدمة من القطاع المصرفي بشقيه الاسلامي والتقليدي، وبالتالي عجزه المرتقب عن المنافسة مع غيره من المصارف الاجنبية ولاسيما في ظل تأكل الاغلاق المتوقع مع تعميق التطبيق الكامل لاتفاق الجاتس في مراحله المتقدمة والذي يهدف للتحرير الكامل لتجارة الخدمات المالية، هو امر متوقع من خلال المفاوضات القادمة وما تفرضه من ضغوط تفاوضية لفتح القطاع المصرفي في الدول النامية للمنافسة الدولية. حيث يمكن ان تتعرض ليبيا لضغط شديد من الاقتصادات الكبرى (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة مثلا) لتقديم التزامات في الخدمات المصرفية بالرغم من تبنيها خيار الاغلاق وعدم الالتزام بفتح القطاع المصرفي امام المنافسة الدولية، وذلك من خلال ربط حصول ليبيا على تنازلات في قطاعات أخرى مهمة - مثل النفط أو الوصول إلى أسواق معينة - بتقديمها لبعض التزامات تحرير الخدمات المصرفية، وعليه يمكن ان تواجه المصارف المحلية - ولاسيما الإسلامية - منافسة حادة نظراً للفجوة التقنية بينها وبين المصارف الأجنبية، ولا سيما اذا استمرت الحالة الراهنة من تعثر الاصلاح المصرفي وعدم تهيئة قطاع المصارف الإسلامية للمنافسة كما ينبغي خلال فترة الاغلاق او الحماية، وهو ما يمكن ان يؤدي في النهاية إلى زوال وضعف

المصارف المحلية غير القادرة على المنافسة في السوق المحلي طبقا لهذا السيناريو. وعلى اية حال في الوقت الراهن فان ليبيا - خلال مرحلة ما قبل الانضمام - هي فعليا تتبنى مبدا الحماية لذا فعليها الاستفادة منها بتنظيم وترتيب أوضاعها داخلياً وخارجياً ما امكن وكسر طوق العزلة والانفتاح التدريجي على المنافسة الاجنبية بما يجعلها مؤهلة تماماً للمنافسة في الوقت الذي يتم فيه الانضمام.

بديل الانفتاح الكامل:

يعني هذا البديل التزام ليبيا بإلغاء جميع القيود على دخول المصارف الأجنبية فوراً، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بشكل كامل، اي عدم فرض أية قيود في جداول الالتزامات التي يتم تقديمها للمنظمة في القطاع المصرفي، أو بمعني أدق السماح بالتواجد الأجنبي بكافة أشكاله المبينة في جداول الالتزامات كما ورد في مسودة الاتفاقية، وبالنسبة للواقع الليبي قد يكون اختيار هذا البديل وتفعيله مغامرة غير مضمونة العواقب في ظل تواضع القدرات التنافسية الراهنة للقطاع المصرفي بشقيه التقليدي والاسلامي، وتعريضه الى منافسة فورية غير متكافئة مع مصارف اجنبية اكثر تقدما، فالقطاع المصرفي كما اشير مازال ضعيفا من حيث الرسملة والتقنية والخبرة مقارنة بالمصارف الاجنبية في العديد من الدول النامية والدول المتقدمة ولاسيما المصارف العالمية الكبرى، وعليه فان الانفتاح السريع الكامل قد يؤدي إلى إفلاس أو استحواذ المؤسسات الأجنبية على معظم المصارف المحلية الضعيفة، مما يفقد ليبيا السيطرة على قطاعها المالي الحساس ويمس الدور التنموي المنوط بالقطاع المصرفي، وقد تركز المصارف الأجنبية على الأسواق المربحة في المدن الكبرى مثل (طرابلس وبنغازي)، وتتجاهل المناطق النائية، مما يفاقم التفاوت في الخدمات، كما ان عدم قدرة القطاع المصرفي الليبي غير المستوفي بالكامل لمعايير بازل 3 – في الوقت الراهن - على امتصاص الصدمة التنافسية قد يؤدي الى إزاحة المصارف الليبية أو تهميشها بشكل سريع وزعزعة استقرار النظام المصرفي وتعرضه للازمات المالية، فضلا عن التسبب في ضعف القدرة لدى المصارف المحلية على توجيه الائتمان إلى قطاعات التنمية الاستراتيجية التي قد لا يهتم بها المستثمر الأجنبي (مثل الزراعة أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

بديل الانفتاح المتدرج (المنضبط)

فيما يتعلق بالبديل او السيناريو الثالث وهو سيناريو الانفتاح المنضبط فمن المرجح ان يكون افضل السيناريوهات بالنسبة للقطاع المصرفي الليبي بشقيه التقليدي والاسلامي، وهو الخيار الغالب المفضل للدول النامية الاعضاء في المنظمة والاكثر من حيث الاستفادة المرجوة.

ويعني هذا السيناريو الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية في GATS لفتح القطاع بشكل انتقائي وتدريجي عبر تقديم التزامات محددة ومؤقتة (النجار، 1998) فالانفتاح الرشيد على المنافسة الأجنبية الذي يتيحه الانضمام للمنظمة وتطبيق الجاتس يمكن ان يكون قوة دافعة قسرية لتطوير واصلاح القطاع المصرفي وتحسين الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية للمصارف، ونقل التكنولوجيا والخبرة والوصول الى الاسواق الدولية وتعزيز الاطار التنظيمي والتشريعي، وهو بذلك يفوق بكثير تأثير المنافسة المحلية المحدودة الناشئة عن اختيار بديل الانعزال الذي تم اختباره واثبت عدم جدواه في مرحلة ما قبل الانضمام في ليبيا والعديد من الدول النامية، والذي غالبًا ما ينشا عنه حالة من الركود والرضا بالوضع القائم، وهو كذلك افضل من الانفتاح المنفلت الناشئ عن اختيار وتفعيل بديل الانفتاح الكامل وما يحمله من مغامرات غير محسوبة، لذا فهو منزلة وسط بين منزلتين متطرفتين.

ومن مزايا اختيار وتفعيل هذا البديل تحفيز التنافسية التدريجي والسماح بدخول تدريجي ومراقب للمنافسين الأجانب، مما يعطي المصارف المحلية وقتاً كافياً لإعادة هيكلة وتطوير نفسها، وربط التحرير بالتنمية من خلال فرض شروط على المستثمر الأجنبي تتعلق بنقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر الليبية وتوجيه جزء من الائتمان لقطاعات معينة، واستخدام "الحماية الاحترازية" في GATS لوضع قيود صارمة على الأجانب في المراحل الأولى لضمان الاستقرار المالي، وهو صمام الأمان "الذي يُبقي على سيادة الدولة في الجانب الرقابي لحماية نظامها المالي من المخاطر.

وتجدر الاشارة هنا الى ان سيناريو الانفتاح المنضبط/التدريجي (Managed/Progressive Opening) هو الأكثر فائدة وتأثيراً إيجابياً على القطاعات المصرفية في أغلب الدول النامية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تبنت التزامات ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، اذ أثبتت تجارب الدول النامية في العديد من الدول النامية مثل الارجنتين وكولومبيا أن التحرير المصرفي يجب أن يكون عملية تُدار بعناية وليست

عملية تُفرض فجأة، كما يسمح الانفتاح المنضبط للسلطة الرقابية (مثل مصرف ليبيا المركزي) بتطبيق الحماية الاحترازية (Prudential Carve-out)، التي تضمن عدم تفاقم المخاطر المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي، وكذلك يسمح هذا الانفتاح بتمكين المصارف المحلية من التأقلم مع التحرير التدريجي بمنح المصارف المحلية فترة سماح (Grace Period) لإعادة رسملة نفسها، وتطوير نظم إدارة المخاطر (وفق بازل)، وتحسين حوكمتها قبل مواجهة المنافسين العالميين، وكذلك يسمح بربط التحرير الكامل بمدى تقدم البنوك المحلية في إصلاحاتها الهيكلية كما في التجربة الصينية والهندية وايضا باهداف التنمية مثل تجارب جنوب شرق اسيا ولاسيما التجربة الماليزية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الآثار السلبية المحتملة لاتفاق الجاتس على القطاع المصرفي بشقيه التقليدي والاسلامي في ليبيا ليست حتمية الحدوث في ظل المعطيات التي يتيحها تبني بديل الانفتاح المنضبط، شريطة تكثيف جهود إصلاح القطاع المصرفي واعادة هيكلة القطاع المصرفي بشكل متوازي قبل وبعد الانضمام، اذ يمكن من خلال تبني هذا البديل في التعامل مع اتفاق الجاتس استغلال المرونة التي يمنحها الاتفاق للدول المنضمة لمنظمة التجارة العالمية، لاسيما للدول النامية ومنها ليبيا في حالة انضمامها الكامل للمنظمة، وجوهر هذه المرونة هو استغلال بعض المزايا التي انطوى عليها الاتفاق مثل استمرار البلد في بسط سيادته على الأنشطة الخدمية الخاضعة للتحرير (أي دخول المنافسين الأجانب للسوق الليبي)، ولاسيما أنشطة الخدمات المصرفية والمالية، إذ يمكن انتقاء هذه الأنشطة والتدرج في تحريرها شريطة تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ولا يشترط هنا تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، إذ إن اتفاق الجاتس لا يلزم البلدان النامية – أو غيرها – على أن تعامل مقدم الخدمة الأجنبي على قدم المساواة مع مقدم الخدمة الوطني. أي أن ليبيا غير ملزمة على سبيل المثال بأن تعامل المصرف الانجليزي - في حالة وجوده على أراضيها - على قدم المساواة مع المصارف الليبية. ولها أن تميز بين الاثنين كما تشاء. بل إن الاتفاق لا يلزم ليبيا بالسماح لمقدم الخدمة الأجنبي بممارسة أداء الخدمة على أراضيها إلا إذا ارتضت ليبيا ذلك، وبالشروط التي ترتضيها، والتي يتم تثبيتها في جدولها الوطني. وهذا هو المعني بالقول إن اتفاق الخدمات لا يفرض مبدأ المعاملة الوطنية (أي مساواة بين الأجنبي والوطني). أي أن القاعدة العامة في ظل اتفاق الجاتس هي الالتزام بالمساواة في المعاملة فيما بين مقدمي

الخدمة الأجانب، إلا إذا طلبت ليبيا الإعفاء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ويمكن أن يتم ذلك، ولكن تحت شروط معينة. وهذا كله يجعل الاتفاق محدود الأثر مما يخفف من الآثار السلبية المحتملة للانضمام على القطاع المصرفي، وكذلك يساهم في خفض التكلفة الناشئة عن التحرير، ومن ثم ترجيح حدوث محصلة اثار ايجابية صافية على مجمل القطاع المصرفي بشقيه التقليدي والاسلامي، بما يصب في مصلحة الاقتصاد الليبي.

سابعا :الخاتمة والتوصيات

يبدو ان الطريق امام قطاع المصارف الاسلامية الليبي لن يكون ممهدا لتحقيق الاستفادة المثلى من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية الجاتس ولاسيما اذا استمر الوضع التنافسي الراهن لهذا القطاع على ما هو عليه واستمر الركون والاطمئنان الى حالة الانغلاق الراهنة في القطاع المصرفي لتاجيل الاصلاحات، وهو ما يحتم على هذه المصارف اخذ زمام المبادرة واستغلال مرحلة ما قبل الانضمام في انجاز وتنفيذ الاصلاحات والاستحقاقات المطلوبة وتسريعها وعدم الاعتماد على وجود فترة انتقالية خاضعة للتفاوض، وقد لا تكون كافية في ظل الاعباء الاضافية التي تفرضها المنظمة على الدول المتاخرة في الانضمام اليها، اذ ان المبدا السائد في التعامل مع الدول المنضمة حديثا للمنظمة هو: البدء من حيث انتهى الاخرون، وفي هذا السياق فقد تضطر ليبيا إلى الموافقة على تحرير أعمق (فتح مزيد من الخدمات أو نسبة ملكية أجنبية أكبر) في وقت أقصر لكسب موافقة الأعضاء، مما يقلل من هامش المناورة للقطاع المصرفي بشقيه الاسلامي والتقليدي، كما ان الفترة التي تسبق الانضمام يتوقع ان تتطور فيها الخدمات المصرفية العالمية: الخدمات الرقمية، والتقنية والمالية بسرعة، وبالتالي عند الانضمام الفعلي يمكن ان تجد المصارف الاسلامية الليبية نفسها متأخرة جدًا في حالة تاخير انجاز وتنفيذ الاصلاحات، مما يجعل فترة التدرج التي كان يُفترض أن تستخدم لـ "اللحاق "بالاعضاء الاخرين غير كافية لمواجهة المنافسة الفورية، وكذلك من المرجح ان يبرز صافي الاثار السلبية - في ظل تاخير الاصلاحات واستمرار الواقع التنافسي الراهن - مع التعميق المتوقع لالتزامات الدول المنضمة للمنظمة في المستقبل لفتح اسواقها امام المنافسة الاجنبية وفقا للمراحل المتقدمة لاتفاق الجاتس الذي يهدف الى التحرير الكامل لتجارة الخدمات من خلال المفاوضات ولاسيما تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية او يبرز ذلك في ظل

الضغوط الخارجية في ظل الانضمام للمنظمة وتبني بديل الانغلاق، فالقاعدة الذهبية في هذا السياق هي الانضمام للجاتس طبقا لخيار الانفتاح المتدرج وفي نفس الوقت الاستعداد والتجهيز على اساس سيناريو الانفتاح الكامل خلال الفترة التي تسبق الانضمام وما بعد الانضمام، اذ ان التخطيط هنا يفترض ان يتم وفقا لاسوا السيناريوهات.

و فيما يلي جملة من التوصيات العملية التي يمكن الاستعانة بها لتعظيم الاثار الايجابية للانضمام على قطاع المصارف الاسلامية وتقليل الاثار السلبية الناشئة عنه كالتالي:

- **توصيات لمتخذي قرار الانضمام في الدولة الليبية:**

وهي تتركز حول الاستفادة من مرونة الانضمام التدريجي وتوحيد الموقف الوطني لدعم المصرفية الإسلامية:

- **1. اعتماد خيار التحرير التدريجي المُمَنهَج:**

○ التوسع التدريجي في ادخال المصارف الاجنبية وعدم الانتظار للوصول الى مرحلة الانضمام الكامل للمنظمة بما يضمن رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي ما امكن قبل الانضمام اليها، وادراج القطاع المصرفي من ضمن القطاعات الخدمية المختارة الخاضعة للتحرير في اتفاق الجاتس، والإصرار في مفاوضات الانضمام على الأخذ بخيار التحرير التدريجي للخدمات المصرفية، وتوخي الحرص في فتح القطاع المصرفي الليبي على المنافسة الاجنبية، وفي تقديم الالتزامات الخاصة بتحرير الخدمات المصرفية في منظمة التجارة العالمية، واستخدام الاستثناءات المتاحة للدول النامية في اتفاقية الجاتس للحماية المؤقتة والمتناقصة للقطاع المصرفي المحلي، وخاصة للمصارف الإسلامية في المراحل الأولى للانضمام، وذلك بهدف إتاحة الوقت الكافي للمصارف الإسلامية الليبية لتنفيذ الاصلاحات المطلوبة ولاسيما المتعلقة باستحقاقات الانضمام، والعمل على تقوية ألاوضاع التنافسية والإدارية والتقنية لهذه المصارف قبل التعرض للمنافسة الأجنبية الكاملة.

- **2. توحيد وتطوير الإطار التشريعي والرقابي:**

○ الإسراع في تطوير وتوحيد التشريعات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وإصدار قوانين متخصصة تتوافق مع متطلبات الحوكمة والشفافية العالمية (مثل معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية - IFSB)، وذلك لغرض توفير بيئة قانونية واضحة ومستقرة

تجذب الاستثمار الأجنبي والدخول المتدرج للمصارف الإسلامية العالمية بشكل متوازن مع ضمان سلامة الأوضاع المالية للمصارف المحلية.

3. إدراج الخدمات الإسلامية ضمن الالتزامات الوطنية:

- العمل على إدراج الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية بوضوح ضمن جداول الالتزامات الخاصة بتحرير الخدمات المصرفية لليبيا في منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف الاعتراف الرسمي بالخدمات الإسلامية كجزء من النظام المالي، مما يمنحها الحماية ويفتح المجال أمام المصارف الأجنبية لتقديم هذه الخدمات في السوق الليبي بناءً على مبدأ المعاملة بالمثل، وهو ما يشجع على التخصص، ويجبر المصارف الاسلامية المحلية على رفع كفاءتها التنافسية.وكذلك الحرص على الحصول على الاستثناء الاحترازي عند الانضمام للمنظمة اسوة بالعديد من الدول النامية العربية والاسلامية المنضمة للمنظمة اذ يمنح هذا الاستثناء تدابير لحماية الاستقرار المالي دون مخالفة الالتزامات وكذلك مساحة لتطبيق متطلبات الشريعة وإدارة المخاطر (الأصول الحقيقية، أدوات السيولة الإسلامية، حظر القطاعات المحرّمة) ضمن بيئة منفتحة غير تمييزية .

- **توصيات للمصرف المركزي الليبي (الرقابة والإشراف)**

يجب على المصرف المركزي تفعيل دوره كمنظم وداعم لتعزيز مرونة القطاع المصرفي الإسلامي وقدرته على الصمود ولتحقيق ذلك ينبغي عليه القيام بمايلي:

- **1. إنشاء آليات دعم السيولة والحماية (المقرض الأخير):**

- توفير آليات لإدارة السيولة ودعمها للمصارف الإسلامية لتتوافق مع الشريعة، لتمكينها من مواجهة أي نقص في السيولة قد يطرأ (كبديل لدور المقرض الأخير في المصارف التقليدية). وذلك بهدف تعزيز الثقة في استقرار المصارف الإسلامية وحمايتها من مخاطر المنافسة.

- **2. رفع كفاءة الرقابة الشرعية والمالية:**

- زيادة الاهتمام بمعايير سلامة الأوضاع المالية للمصارف الإسلامية، وتطوير أدوات الرقابة المالية والشرعية. كما يجب التنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية للصيرفة الإسلامية، وذلك بهدف ضمان التطبيق الصحيح للمعاملات الشرعية والالتزام بمعايير الحوكمة لتعزيز سمعة القطاع وثقة المستثمرين.

- **3. تطوير سوق المال الإسلامي:**

○ العمل على تطوير وإصدار الأدوات المالية الإسلامية (مثل الصكوك الاسلامية) لتوفير أداة فعالة لإدارة السيولة، وجذب الاستثمارات نحو تمويل مشاريع الخصخصة واعادة الاعمار والمشروعات التنموية الكبرى، وذلك بهدف توفير بنية تحتية مالية متكاملة تسمح للمصارف الإسلامية بتنويع أدواتها الاستثمارية والتمويلية.

- **توصيات للقطاع المصرفي الإسلامي (المصارف)**

يتطلب الانفتاح تركيز المصارف الإسلامية على تعزيز تنافسيتها الداخلية والخارجية ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

1. رفع الكفاءة والقدرة التكنولوجية:

○ الاستثمار المكثف في البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية متقدمة تتنافس بها مع الخدمات التي تقدمها المصارف الأجنبية، وذلك لغرض تخفيض التكاليف التشغيلية، وتحسين جودة وسرعة الخدمات لزيادة القدرة التنافسية.

2. تطوير المنتجات والكوادر:

○ تطوير منتجات إسلامية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتزايدة للأفراد والشركات (خاصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وتدريب وتأهيل الكوادر الليبية في مجالات الصيرفة الإسلامية الدولية واللغات الأجنبية، وذلك لغرض خلق ميزة تنافسية نوعية والقدرة على تلبية متطلبات السوق العالمية.

3. توحيد الجهود بين المصارف الإسلامية الليبية:

○ العمل على التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية الليبية فيما بينها ، اومع غيرها من المصارف، وصولاً إلى فكرة الاندماج أو تأسيس كيانات مالية إسلامية كبرى قادرة على المنافسة الدولية، وحشد رؤوس أموال ضخمة، وذلك لغرض بناء قوة مالية وطنية قادرة على مواجهة الكيانات المصرفية الأجنبية الكبيرة عند الانفتاح.

المصادر والمراجع :

1. العيسوي، ابراهيم (1995). **الجات وأخواتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. النجار، سعيد (1998)، **تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر(الجزء الثاني)**، دار الشروق، القاهرة.
3. الفاضلي ، عبدالله رجب، و العكاشي، عبدالباسط محمد. (2023). أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي .**مجلة آفاق** اقتصادية ص 25–42 ,(17)9 .
4. المصرف المركزي الليبي. (2024). **تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف لعام 2024**. طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء.
5. المصرف المركزي الليبي. (2025). **تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف للربع الأول 2025**. طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء.
6. البنك الدولي. (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا [مراجعة قطاعية]. متاح عبر: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/490761600444818233028002202 0/original/LibyaFinancialSectorReviewArabicFinal.pdf تاريخ
7. الوصول للوثيقة :(16-10-2025م).
8. جامع، احمد. (2001). **اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)**. القاهرة: دار النهضة العربية.
9. صندوق النقد العربي. (2022). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
10. حشاد، نبيل (1999). الجات منظمة التجارة العالمية: اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي. القاهرة: دار ايجي / مصر.

- Beck, T. & Demirgüç-Kunt, A. (2020). Bank Concentration and Fragility:
- banks. Data Bank. Accessed 26 Sep 2025.
- Claessens, S. & van Horen, N. (2021). Bank Competition and Financial Stability: Evidence from Advanced Countries. *IMF Working Paper*.

- Claessens, S. & van Horen, N. (2021). Bank Competition and Financial Stability: Evidence from Developing Countries. *IMF Working Paper*.
- Even
- ett, S.J. & Primo Braga, C.A. (2005). *WTO Accession: Lessons from*
- Evid
- ence from African countries. **Research in International Business and**
- *Expe*
- *rience*. International Trade Department, World Bank Group. [Online]
- Evidence from Developing Countries. *World Bank Working Paper*.
- Elsakit, Omer. M .(2017) Influences on the Development of The Libyan Banking Sector||. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), vol. 19, no. 11, 2017, pp. 60-73
- IFSB. (2024). *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2024*.
- IMF. (2025). *Financial Soundness Indicators Compilation Guide*. Accessed 26 Sep 2025.
- Kuala Lumpur, Malaysia: Islamic Financial Services Board.
- KOUKI, I. & Alnasser, A. (2017). The implication of banking competition: Beck, T. & Demirgüç-Kunt, A. (2020). Bank Concentration and Fragility: Evidence from Advanced Economies. *World Bank Working Paper*.
- Svirydzenka, K. (2016). Introducing a New Broad-based Index of Financial Development. *IMF Working Paper*.
- TheGlobalEconomy.com. (2021). *Bank concentration — average for 135 developing Countries*. [Online] Available at:
- World Bank. (2025). *Global Financial Development Database (GFDD)*. Metadata and series: GFDD.SI.05, GFDD.SI.02, GFDD.EI.05, GFDD.EI.06,

indicators on net interest margin and liquid assets. Data Bank. Accessed 26 Sep 2025.

- World Bank. (2025). *Global Financial Development Database*. Series: GFDD.OI.01, Bank concentration (%): assets of three largest commercial
- World Bank. (2025). *Global Financial Development Database*. Series: GFDD.OI.06, 5-bank asset concentration: assets of five largest banks as share of total commercial banking assets. Data Bank. Accessed 26 Sep 2025.
- WTO. (2025a). *Understanding the WTO: The Organization: Members and Observers*. [Online] Available at:
- WTO. (2025b). *Accession: Libya*. [Online] Available at: https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_libya_e.htm#status(Accessed: 16 October 2025).
- Available, at http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/Pubs/TradeNote22.pdf (Accessed: 16 October 2025).
- https://www.theglobaleconomy.com/rankings/banking_system_concentratio n (Accessed: 16 October 2025).
- https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/inbrief_e/inbr_e.htm (Accessed: 16 October 2025).